

تكامل الردع العسكري والاقتصادي يحسم المعركة

من أقوال فخامة الرئيس



ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العلمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

السياسي

WEEKLY POLITICAL REVIEW



اسبوعية .. سياسية .. عامة

السعر
200 ريال

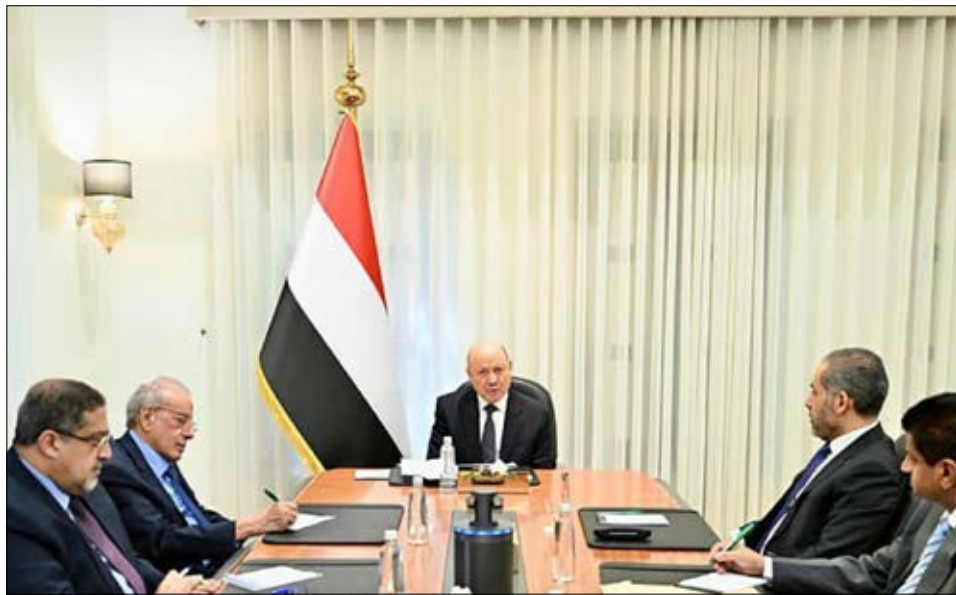
14
صفحة

العدد (2260) الخميس 14 ربيع أول 1448 هـ - الموافق 27 أغسطس 2026م

أهداف الثورة اليمنية

- 1 التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- 2 بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
- 3 رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- 4 إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
- 5 العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- 6 احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بهيكل العباد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

الرئيس يطلق إجراءات حازمة ضد التهريب ويشدد على تجفيف مصادر تمويل مليشيا الحوثي



بجزم مع كل شبكة تهريب تستنزف مواردها أو تمول خصومها أو تهدد أمنها القومي. وأكد أن الدولة التي تخوض معركة مصيرية لاستعادة مؤسساتها الوطنية لا يمكن أن تسمح بوجود شبكات تهريب تعمل من أراضيها ومنافذها السيادية، أو بتوفير أي شكل من أشكال الغطاء لها. وشدد الرئيس على تنفيذ قرارات مجلس القيادة دون انتقائية، مؤكداً أن أي منفذ أو ميناء يعمل خارج الأطر القانونية يجب إغلاقه وإخضاعه فوراً للقوانين والأنظمة النافذة.

...ص2

أكد مضي الدولة في فرض سلطتها مجلس القيادة: القوات المسلحة جاهزة لاستعادة مؤسسات الدولة العلمي: لا تهدئة مستدامة دون احتكار الدولة لقراري السلم والحرب



المليشيا الحوثية الإرهابية، ضمن جهود استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب. واستمع المجلس إلى إحاطات وتقارير بشأن المستجدات الميدانية ومستوى الجاهزية في مختلف الجبهات، والتهديدات والهجمات

وقال المجلس، خلال اجتماعه المنعقد في الرياض برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العلمي، ورئيس المجلس، وبحضور جميع أعضائه ورئيس مجلس الوزراء الدكتور شايع الزنداني، إن القوات المسلحة باتت في حالة جاهزية لامتلاك

أكد مجلس القيادة الرئاسي مضي الدولة في جهود استعادة مؤسساتها وفرض سلطتها على كامل ترابها الوطني، مؤكداً جاهزية القوات المسلحة وكافة التشكيلات العسكرية للقيام بمهامها الدستورية وإنهاء الانقلاب.

كلمة

الأمن المستدام

تثبت التجربة اليمنية بكل وضوح أن الركيز إلى الهن المؤقتة والحلول الترفيقية لم يعد مجرد خيار غير فعال، بل تحول إلى فرصة يستغلها مشروع الابتزاز الإرهابي لإعادة ترتيب صفوفه، فالجماعات المسلحة التي تنمو خارج سلطة الدولة لا تظل تهديداً داخلياً فحسب، بل تتمدد سريعاً لتصبح مصدراً لخطر عابر للحدود يهدد الموائى والممرات البحرية وأنسيابية التجارة الدولية. وما التصعيد الحوثي الأخير ضد المدن والمنشآت المدنية في مأرب والمخا وفي البحر الأحمر وضد دول الجوار وبالذات المملكة العربية السعودية الشقيقة إلا محاولة باتسة لإعادة إنتاج سياسة فرض الأمر الواقع واختبار إرادة الدولة الوطنية والمجتمعين الإقليمي والدولي بعد سنوات من التهذية الهشة. إن الأمن المستدام في البحر الأحمر وباب المندب لا يمكن أن يضمته الانتشار البحري الدولي وحده، مهما بلغت قوته، بل يتحقق عبر وجود دولة يمنية قوية ومؤسسات شرعية قادرة على بسط سلطتها وحماية سواحلها ومياهها الإقليمية. وفي مواجهة هذا التصعيد، أثبتت القوات المسلحة اليمنية كفاءة وجاهزية عالية وهي توجه الضربات الموجعة لمراكز القيادة والسيطرة والقدرات المادية للشبكات الإرهابية الحوثية، مما يؤكد أن حسم المعركة ميدانياً هو الطريق الوحيد لإعادة السلام المقود بمؤسساته الشرعية، إذ إن الشعب اليمني لن يقبل أبداً بنموذج ازدواجية السلطة الذي يتواجد فيه هيكل رسمي للدولة تجاوزه مليشياً تمسك بالسلح منفردة وتقرر السلم والحرب وفق التزاماتها بمشروع تحريبي عابر للحدود. وهنا تتجلى الرسالة الصريحة والمباشرة إلى الإقليم والمجتمع الدولي: أن التحولات الجارية في الموقف الدولي تجاه النظام الإيراني تتيح فرصة تاريخية لإعادة بناء معادلة أكثر استدامة للأمن الإقليمي وتتطلب هذه الفرصة استراتيجية دولية حازمة تقوم على ممارسة ضغط متزامن على طهران وشبكاتاتها لتجفيف منابع التمويل والتسليح، وتتبع خطوط التهريب والتكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري. والأهم من ذلك، يتوجب على القوى الإقليمية والدولية رفع أي ضغوط أو قيود تمارس على القوات المسلحة اليمنية وتقديم الدعم النوعي والشامل لها لتمكينها من إنجاز مهمتها الوطنية، فبالحسم ...ص2

أكد أن السلام الحقيقي في اليمن يبدأ بعودة الدولة وإنهاء الانقلاب رئيس الوزراء: اليمن لن يبقى ساحة مفتوحة لمشروع عابر للحدود

الموائى والممرات البحرية إلى أدوات تخدم مشروعاً إقليمياً يتجاوز حدود البلاد. وأوضح أن استهداف ميناء المخا يمثل تطوراً بالغ الخطورة، كونه يطلال منشأة مدنية واقتصادية ويوجه تهديداً لحركة التجارة والملاحة في أحد أهم الممرات البحرية في العالم، مؤكداً أن الحكومة تعاملت مع التصعيد باعتباره تهديداً للأمن الوطني والاقتصاد اليمني والأمن الإقليمي والدولي.

...تفاصيل ص3

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شايع الزنداني أن اليمن لن يبقى ساحة مفتوحة أمام مشروع عابر للحدود، مشدداً على أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدولة، بل نتيجة لعودتها وإنهاء الانقلاب. وقال الزنداني، في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط»، إن التصعيد الأخير للمليشيا الحوثية الإرهابية يكشف استهدافها لمقومات الحياة والاقتصاد الوطني، وسعيها إلى تحويل الأراضي اليمنية



الحكومة تدفع بإصلاح جذري وتحديث لمؤسسات الدولة

وتناول الاجتماع الجوانب الرئيسية للإصلاح، وفي مقدمتها مراجعة الهياكل التنظيمية والمؤسسية، وتحديد الاختصاصات ومنع التداخل والازدواجية، وبناء القدرات والتدريب والتأهيل، وتحديث التشريعات واللوائح، والتحول الرقمي، وربط الإصلاح المؤسسي بالإصلاح المالي والإداري. وأكد رئيس الوزراء أن الإصلاح المؤسسي شرط أساسي لاستعادة فاعلية الدولة ومؤسساتها وتمكينها من القيام بواجباتها

...ص2

ذلك تحديد الوزارات التي ستبدأ فيها عملية الإصلاح خلال المرحلة الأولى، وفق معايير تراعي طبيعة الاختلالات وحجمها وأهمية كل قطاع. وأكدت اللجنة أهمية أن تمثل المؤسسات المستهدفة في المرحلة الأولى نماذج عملية للإصلاح المؤسسي، يمكن تقييم نتائجها والاستفادة من أوجه القصور التي تظهر أثناء التنفيذ قبل الانتقال إلى مراحل لاحقة وتوسيع نطاق الإصلاح ليشمل بقية مؤسسات الدولة.

بدأت اللجنة الوزارية للإصلاح المؤسسي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شايع محسن الزنداني، أول اجتماعاتها في العاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة خطة عملها وآليات تنفيذ مهامها، ضمن توجه حكومي لإطلاق مسار متكامل لإصلاح وتحديث مؤسسات الدولة ورفع كفاءتها وتعزيز قدرتها على أداء وظائفها وخدمة المواطنين. واستعرض الاجتماع أولويات عمل اللجنة والمنهجية المقترحة لتنفيذ برنامج الإصلاح المؤسسي، بما في

وزيرة الخارجية تبحث مع فرنسا وأستراليا تصعيد مليشيا الحوثي

بحثت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفرح الزوبية، مع سفيرتي فرنسا وأستراليا لدى اليمن، مستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والتصعيد المستمر للمليشيا الحوثية الإرهابية، بما في ذلك استهداف ميناء المخا والتهديدات في البحر الأحمر

بجيب يبحث مع مجلس الصحة الخليجي توسيع التعاون

بحث وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بجيب، مع مدير عام مجلس الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سليمان الدخيل، عدداً من الملفات المتعلقة بالتعاون الصحي المشترك.

القوات المسلحة تحبط هجمات حوثية وتنفذ ضربات نوعية في عدة محاور

المسيّر، استهدفت مواقع وتجمعات ومراكز قيادة وسيطرة وآليات تابعة للمليشيا، بعد رصدتها وتحديد هدفها بدقة. وأظهرت مشاهد نشرها الإعلام العسكري دقة إصابة الأهداف، وتدمير عدد من الآليات والتحصينات الحوثية، وإلحاق خسائر مباشرة في صفوف المليشيا. وفي المقابل، واصلت مليشيا الحوثي استهداف المناطق السكنية بالصواريخ والقذائف. وفي جبهة حيس جنوب الحديدة، سقط صاروخ باليستي حوثي

خسائر بشرية، بلغت وفق المصلحة المعلنة نحو 11 قتيلًا وجريحاً، مقابل استشهاد جندي وإصابة ستة من أبطال القوات المسلحة. وتزامنت المواجهات مع رفع مستوى الجاهزية وتعزيز التنسيق بين الوحدات العسكرية في مختلف محاور تعز، بما يعزز قدرتها على التعامل مع محاولات التصعيد والهجمات الحوثية. وفي جبهات جنوب الحديدة، نفذت القوات المسلحة ضربات مركزة بالمدفعية والطيران

تواصل القوات المسلحة خوض مواجهات عنيفة مع مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران في عدد من جبهات القتال، بالتزامن مع تنفيذ عمليات عسكرية نوعية بالمدفعية والطيران المسيّر، استهدفت مواقع وتحصينات وتكنات والآليات وتجمعات حوثية، والحققت بالمليشيا خسائر بشرية ومادية. ففي جبهات تعز، تصدت القوات المسلحة لهجوم شنته مليشيا الحوثي في جبهتي الصفاء وكلاية، بهدف اختراق مواقعها، وتمكنت من إفشاله وتكبيد المهاجمين

بحث وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بجيب، مع مدير عام مجلس الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سليمان الدخيل، عدداً من الملفات المتعلقة بالتعاون الصحي المشترك.



قرار جمهوري بتعيين محمد الفهمي وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي

صدر قرار جمهوري رقم (65) لسنة 2026 قضي بتعيين محمد عبدالله أحمد الفهمي وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس القيادة الرئاسي. ونص القرار على العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

نتائج الأولى

مجلس القيادة: القوات المسلحة

التي تستهدف المنشآت الحيوية والأعيان المدنية، إلى جانب مشروع استراتيجية الدولة للمرحلة المقبلة ومصفوفة الإجراءات الاقتصادية والأمنية العاجلة لتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز مكافحة الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة.

وشدد المجلس على اتخاذ التدابير المشروعة والضرورية لحماية المواطنين والمنشآت السيادية والمصالح الوطنية، بما في ذلك العمل الاستباقي ضد مصادر التهديد ومراكز القيادة والسيطرة والقدرات العسكرية التي تستخدمها مليشيا الحوثي الإرهابية أو يجري إعدادها لاستهداف القوات المسلحة والمدنيين والمنشآت الحيوية.

وأشاد مجلس القيادة بالكفاءة التي أظهرها أبطال القوات المسلحة والأمن بمختلف تشكيلاتها في ردع موجة التصعيد وإفشال هجمات مليشيا الحوثي الإرهابية وإلحاق خسائر بقدراتها والوصول إلى أهداف عسكرية نوعية.

واعتبر المجلس أن العمليات الناجحة للقوات المسلحة خلال الأسابيع الماضية بعثت برسالة واضحة مفادها أن استباحة المدن واستهداف المدنيين والمنشآت الوطنية دون كلفة قد انتهت، وأن أي تصعيد جديد ستكون له تبعات مباشرة على الأدوات المستخدمة في تنفيذه.

ووجه المجلس بإبقاء الجاهزية العسكرية والأمنية والاستخباراتية عند مستوياتها القصوى، وتعزيز إجراءات الحماية والإنذار المبكر، ومواصلة الردع المتكامل لمنع مليشيا الحوثي الإرهابية من تحقيق أي مكاسب معنوية.

وفي الجانب الاقتصادي، أقر المجلس المضي في استكمال استعادة وظائف الدولة السيادية ومواردها، وتعزيز سيطرتها على المنافذ والإيرادات والخدمات الوطنية، ومكافحة شبكات التهريب وتمويل الإرهاب، وفق مسار يحمي المواطنين والقطاع الخاص والمخدرات والتحويلات المشروعة، ويضمن عدم الإضرار بإمدادات الغذاء والدواء والسلع الأساسية.

وشدد مجلس القيادة على أن الدولة ستتعامل بحزم مع أي محاولة للتواطؤ مع شبكات التهريب وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، موجهاً الأجهزة المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية للاحققة المواطنين والميسرين والمستفيدين من أنشطة التهريب، أيًا كانت مواقعهم أو صفاتهم، ومحاسبة كل من يثبت تورطه أو إخلاله بواجباته.

وجدد المجلس طمأنئته للمواطنين في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، بأن معركة الدولة تستهدف مشروع الانقلاب والسلاح خارج مؤسساتها، وليست ضد منطقة أو قبيلة أو مذهب، مؤكداً التزام الدولة بحماية الملكية الخاصة والوظيفة العامة وحقوق المواطنين، ومنع أعمال الانتقام والفوضى والإقصاء والتهميش.

وحضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعبي، ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي.

الرئيس يطلق إجراءات

ووجه بإعادة تقييم أوضاع جميع المنافذ والموانئ التي سجلت فيها اختلالات خلال الفترة الماضية، بما في ذلك أوضاع مديري المنافذ والموانئ والأجهزة الحكومية والأمنية العاملة فيها، مع تدوير الكفاءات وتغيير كل من يثبت ضعف أدائه أو تقصيره.

وأكد العلمي أنه لن تكون هناك حصانة وظيفية أو سياسية لأي شخص يثبت تورطه في التهريب أو توفير الحماية للمهربين أو تسهيل مرور شحناتهم أو تعطيل قرارات الدولة المتعلقة بهذا الملف.

وقال إن أي مسؤول، أيًا كان موقعه، يثبت تورطه أو تواطؤه أو تقصيره الجسيم، يجب أن يخضع للإجراءات القانونية، مع إحالة الملفات المكتملة إلى النيابة العامة دون إبطاء.

كما وجه بوقف أي تدخل في أعمال الموانئ والمنافذ والجمارك، مؤكداً أنه لا إعفاءات خارج القانون، ولا تخفيضات استثنائية، ولا امتيازات لأشخاص أو شركات، ولا توجيهات تتجاوز المؤسسات المختصة، باعتبار أن إيرادات الدولة ملك للشعب وليست مجالاً للمجاملات أو النفوذ أو التسويات.

وطالب الرئيس اللجنة العليا لمكافحة التهريب بالإسراع في إعداد وتفعيل قائمة موحدة بالمواد والمعدات والمركبات المحظور انتقالها إلى مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، وعلى وجه الخصوص المواد ذات الاستخدام العسكري والمزدوج.

كما شدد على أولوية حماية العملة والذهب والمعادن من الممارسات التي تستنزف موارد البلاد وتضر بالعملة الوطنية والقطاع المصرفي، وتفتح مسارات لتمويل أنشطة غير مشروعة، داعياً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف هذه الأنشطة وتتبع شبكاتها ومصادرها والمنابر المروجة لها.

وأكد العلمي أن إجراءات مكافحة التهريب يجب أن تكون دقيقة ومدروسة، بحيث تستهدف المهربين ولا تضر بالتجارة المشروعة، وتحمي الاقتصاد دون إرباك إمدادات الغذاء والدواء أو التحويلات ومخدرات المواطنين.

من جانبه، أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني أن ملف مكافحة التهريب لم يعد قضية ضبط جمركي أو أمني محدودة، وإنما أصبح قضية دولة تتصل مباشرة بحماية

الاقتصاد الوطني وصون موارد الدولة وتعزيز أمنها واستقرارها.

وأشار الزنداني إلى أن حماية موارد الدولة ليست مسألة مالية فحسب، وإنما جزء من معركة استعادة مؤسسات وسلطة الدولة وتعزيز قدرتها على القيام بواجباتها تجاه المواطنين، مؤكداً أن الحكومة ستوفر الدعم السياسي والمؤسسي للجهات المعنية، ولن يكون هناك غطاء لأي تقصير أو تهاون في هذا الملف.

وفي السياق الإقليمي، دعا العلمي إلى مقاربة دولية أكثر حزمًا تجاه التدخلات الإيرانية في المنطقة، تقوم على ممارسة ضغط متزامن على طهران وشبكتها الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، بالتوازي مع تعزيز قدرات الدول الوطنية ومؤسساتها الشرعية على حماية سيادتها وأمنها القومي.

وقال، خلال استقباله أمين عام وزارة الدفاع الألمانية نيس بولتر، إن التحولات الجارية في الموقف الدولي تجاه النظام الإيراني تمثل فرصة لإعادة بناء معادلة أكثر استدامة للأمن الإقليمي.

وأشار إلى أن التجربة اليمنية تقدم مثالاً واضحاً على مخاطر نمو جماعات مسلحة خارج سلطة الدولة وتحولها بمرور الوقت من تهديد داخلي إلى مصدر خطر عابر للحدود، يطال الموانئ والمرات البحرية والتجارة الدولية.

وأكد أن التصعيد الحوثي الأخير ضد المدن والموانئ والمنشآت المدنية، بما في ذلك الهجمات الإرهابية على المخا ومأرب، يعكس محاولة لإعادة إنتاج سياسة الإحتراز واختبار إرادة الدولة اليمنية بعد سنوات من التهذبة المدعومة من المجتمع الدولي.

وقال العلمي إن القوات المسلحة أظهرت كفاءة وجاهزية عالية، وستستمر في توجيه ضربات موجعة إلى مراكز القيادة والسيطرة والتجمعات والعناصر الإرهابية الحوثية في مختلف الجبهات.

ودعا المجتمع الدولي إلى دور أكبر في تعقب شبكات تهريب السلاح والمكونات والتكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري، وتشديد الإجراءات ضد الأفراد والكيانات المتورطة في تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية، وتعزيز التعاون الدولي لمنع وصول هذه القدرات إلى مليشيا الحوثي الإرهابية.

كما دعا إلى دعم قدرات الحكومة في حماية أمن البحر الأحمر وباب المندب والموانئ السيادية، مؤكداً أن أمن الممرات البحرية لا يمكن ضمانه بصورة مستدامة بالانتشار البحري الدولي وحده، وإنما من خلال دولة يمنية قوية قادرة على بسط سلطتها وحماية سواحلها ومياهها الإقليمية.

وأكد رئيس مجلس القيادة أن الشعب اليمني لا يمكن أن يقبل بنموذج تكون فيه مؤسسات دولة رسمية ومبوازاتها جماعة مسلحة تحتفظ بالسلاح وتقرر بصورة منفردة متى تحارب ومتى تسالم، فضلاً عن ارتباطها بمشروع تخريبي عابر للحدود.

وجدد العلمي التأكيد على أن معركة الدولة هي ضد مشروع الانقلاب والسلاح خارج مؤسساتها، وليست ضد منطقة أو قبيلة أو مذهب، مؤكداً التزام الدولة بحماية الملكية الخاصة والوظيفة العامة وحقوق المواطنين، ومنع أعمال الانتقام والفوضى والإقصاء والتهميش.

وفي إطار هذه التحركات، أعرب الرئيس عن تطلعه إلى تطوير الشراكة اليمنية الألمانية، خصوصاً في مجالات بناء القدرات المؤسسية والأمنية والدفاعية وحماية الممرات البحرية، بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

طارق صالح: توحيد

والشباب، إن القوات في الساحل الغربي، بمختلف قطاعاتها البرية والبحرية والجوية، أصبحت أكثر جاهزية، وإن الهجمات الحوثية الأخيرة أظهرت مستوى التنسيق والقدرات التي تمتلكها هذه القوات.

وشدد على ضرورة توحيد المكونات السياسية والاجتماعية والعسكرية وتجاوز الخلافات والمناكفات، مؤكداً أن وحدة مختلف الجبهات أربكت مليشيا الحوثي الإرهابية وأفشلت محاولاتها الاستفراد بكل جبهة على حدة.

وأشار إلى ما يتعرض له أبناء تهامة من نهب وقمع حوثي، داعياً القيادات الاجتماعية والقبيلية والعلماء وموظفي الدولة في مناطق سيطرة المليشيا إلى عدم الخوف، وطمأنة المواطنين بأن قوات التحرير القادمة هم أبناءهم وإخوتهم، وأن هدفها إنهاء ممارسات القمع والجبايات.

ووصف طارق صالح زعيم مليشيا الحوثي الإرهابية عبدالمالك الحوثي بـ«مجرم حرب»، محملاً إياه مسؤولية إراقة الدماء اليمنية والدفع بالمغرب بهم إلى الجبهات لتنفيذ أجندة مفروضة على المليشيا.

وقال إن اتفاق ستوكهولم أسهم في تمكين الحوثيين في الحديدة، متهمًا المليشيا باستغلال ميناء الحديدة لاستجلاب الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيّرة، بما مكنها من تطوير قدراتها العسكرية.

وأكد أن تأمين الملاحة الدولية لن يتحقق مع استمرار قدرة الحوثيين على استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة وتهديد طرق التجارة الدولية، محذراً من أن استمرار وجود منفذ بحري للتهريب سيبقي التهديد قائماً على اليمن والمنطقة والمجتمع الدولي.

وفي السياق ذاته، أكد طارق صالح، خلال استقباله رئيس مصلحة خفر السواحل اللواء خالد القملي في المخا، أهمية الدور

الذي تضطلع به المصلحة في حماية السواحل ومكافحة شبكات التهريب البحري على امتداد الشريط الساحلي، بما يعزز الأمن البحري ويقطع الطريق أمام شبكات الجريمة المنظمة.

وشدد على ضرورة الوصول بخفر السواحل إلى كامل جاهزيته، بما ينسجم مع جهود قوات خفر السواحل في تأمين المياه الإقليمية اليمنية والملاحة البحرية.

وتطرق عضو مجلس القيادة إلى التداعيات الإنسانية للهجمات الحوثية على الساحل، مشيراً إلى استشهاد مزارعين وطفل في ضربات استهدفت مناطق شرق الخوخة، إضافة إلى تضرر مصادر دخل الصيادين والتجار والعاملين في الموانئ.

كما دعا القيادات والشخصيات الاجتماعية إلى منع تسريب المعلومات العسكرية، محذراً من نشر تفاصيل العمليات والتحركات أو المبالغة في نتائج المعارك، مؤكداً أن الإعلام العسكري المنضبط هو الجهة المخولة بنشر المعلومات.

وحذر من التعاون مع مليشيا الحوثي الإرهابية في أعمال الرصد والإبلاغ عن تحركات القوات والإحداثيات، داعياً أبناء الحديدة إلى حماية أطفالهم من التجنيد والزج بهم في الجبهات، مؤكداً أن مكان الطفل هو المدرسة وليس ساحات القتال.

وفي ختام حديثه، دعا طارق صالح إلى التكاثف والوقوف خلف القوات، مؤكداً أن «النصر قادم والنصر قريب» في ظل وحدة الصف والإرادة الوطنية.

الحكومة تدفع بإصلاح

وإدارة مواردها بكفاءة وتحسين مستوى الخدمات.

وأوضح أن سنوات الحرب التي فرضها الانقلاب الحوثي راكمت اختلالات عميقة في أجهزة الدولة وأثرت على الهياكل والتشريعات والموارد البشرية والمالية واليات اتخاذ القرار وتقديم الخدمات، مشدداً على أن المرحلة الراهنة تتطلب الانتقال من إدارة الاختلالات إلى إصلاح جذورها.

وشدد الزنداني على ضرورة مراجعة أوضاع الوزارات والمؤسسات بصورة دقيقة وتحديد التغييرات والاختلالات التي طرأت عليها خلال سنوات الحرب، بما في ذلك الهياكل والمهام والاختصاصات التي أضيفت إليها خارج أطرها القانونية والتنظيمية، والعمل على إعادتها إلى مسارها المؤسسي الصحيح.

وأكد أن الدستور والقانون هما المرجعية الأساسية والوحيدة للإصلاحات المؤسسية، وأن أي ترتيبات أو قرارات أو ممارسات تتعارض مع أحكامهما أو تتجاوز الأطر القانونية والتنظيمية لا يمكن أن تشكل أساساً مشروعاً لبناء مؤسسات الدولة أو إدارة مواردها واختصاصاتها.

وأوضح أن عملية الإصلاح ستقوم على تقييم واقعي وموضوعي لوضع كل وزارة ومؤسسات، وتحديد حجم الاختلالات ومصادرها ووضع كل وزارة ومؤسسات، واعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار المؤسسات المستهدفة في المرحلة الأولى، والاستفادة من نتائج التجربة وتقييمها بصورة مستمرة، وصولاً إلى برنامج إصلاح مؤسسي شامل ومستدام على مستوى الجهاز الحكومي.

وأكد أن نجاح الإصلاح يتطلب إرادة جادة وعملاً مؤسسياً متدرجاً وتعاوناً كاملاً من جميع الوزارات والجهات الحكومية، بعيداً عن المعالجات الشكلية أو الإجراءات المؤقتة.

وأشار إلى أن الهدف النهائي يتمثل في بناء جهاز حكومي أكثر كفاءة وانضباطاً وشفافية، قادراً على حماية المال العام وتقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة والاستجابة لاحتياجات المواطنين واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة.

ووجه رئيس الوزراء بسرعة استكمال التصورات التنفيذية والبدء بالخطوات العملية، واعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار المؤسسات المستهدفة في المرحلة الأولى، والاستفادة من نتائج التجربة وتقييمها بصورة مستمرة، وصولاً إلى برنامج إصلاح مؤسسي شامل ومستدام على مستوى الجهاز الحكومي.

مكتب رئيس الوزراء

المختصة أو الحضور للاستفسار عن مراحل إنجازها.

وأوضح رئيس دائرة السكرتارية الفنية والمعلوماتية بمكتب رئيس الوزراء المهندس عبدالله السعدي، أن صاحب المعاملة يحصل على بطاقة رسمية تتضمن رقم المعاملة ورمز الاستجابة السريعة «QR»، ويمكنه إدخال رقم المعاملة عبر الحاسوب أو الهاتف المحمول للاطلاع على حالتها ضمن مسار زمني تفاعلي يوضح مراحل الإجراءات التي مرت بها.

كما تتيح المنصة لمستخدمي الهواتف الذكية مسح رمز الاستجابة السريعة الموجود على بطاقة المعاملة بواسطة كاميرا الهاتف، للانتقال مباشرة إلى صفحة المعاملة والاطلاع على حالتها ومراحل إنجازها.

وأشار السعدي إلى أن النظام يهدف إلى تقليل الوقت والجهد المرتبطين بمتابعة المعاملات وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين، إلى جانب رفع كفاءة العمل داخل مكتب رئيس الوزراء من خلال أدوات رقمية تساعد على تنظيم حركة المعاملات ومتابعة مراحل إنجازها بصورة أكثر دقة وانتظاماً.

وأكد أن تدشين المنصة يمثل خطوة عملية في مسار إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية والانتقال من الإجراءات التقليدية إلى أنظمة أكثر سرعة ودقة وشفافية، مشيراً إلى توجيهات رئيس

الوزراء بتوسيع التجربة في مراحل لاحقة لتكون شاملة.

وتستهدف المنصة تقريب الخدمة والمعلومة من المستفيد وتمكينه من متابعة معاملته من أي مكان وفي أي وقت، بما يوفر الوقت والجهد ويعزز الثقة في الإجراءات الحكومية من خلال إتاحة معلومات واضحة حول مسار المعاملة.

بحيب يبحث

والمستقبلية، بما يعزز الاستجابة للأخطار والطوارئ الصحية.

وأكد وزير الصحة حرص اليمن على مواصلة دوره ضمن منظومة العمل الصحي الخليجي وتعزيز شراكته مع مجلس الصحة لدول مجلس التعاون، بما يتيح توسيع مشاركة اليمن والاستفادة من البرامج والمبادرات الاستراتيجية للمجلس، ويسهم في تطوير القطاع الصحي الوطني ورفع كفاءة مؤسساته وكوادره.

وثقّن بحيب دور مجلس الصحة لدول مجلس التعاون في تعزيز التكامل والتنسيق الصحي، مؤكداً تطلع اليمن إلى تعاون صحي أكثر عمقاً وفاعلية يقوم على الشراكة وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار الصحي الإقليمي.

وتناول اللقاء مجالات تعاون ذات أولوية، بينها تعزيز الجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية، ومكافحة الأوبئة، ودعم الأمن الدوائي، والاستفادة من برامج الشراء الموحد والمخزون الاستراتيجي، وتوسيع فرص التدريب وبناء قدرات الكوادر الصحية اليمنية.

كما بحث الجانبان الاستفادة من المبادرات والبرامج التي ينفذها مجلس الصحة في مجالات الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتبادل المعرفة والخبرات.

من جانبه، أكد مدير عام مجلس الصحة لدول مجلس التعاون أهمية تعزيز أطر التعاون والعمل المشترك وتكامل الجهود وتبادل الخبرات، بما يواكب المتغيرات والتحديات المتسارعة في القطاع الصحي ويعزز قدرة الأنظمة الصحية على الاستعداد والاستجابة.

وزيرة الخارجية

الحكومة وتمكين مؤسسات الدولة من استعادة سيادتها واحتكار السلاح والقرار السيادي وحماية السواحل والمياه الإقليمية.

وأكدت السفارة الفرنسية استمرار دعم بلادها لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، وإدانة التصعيد الحوثي، ورفض الدعم الإيراني للمليشيا، فيما جدد السفير الأسترالي دعم بلاده للحكومة اليمنية وحرصها على التعاون لحماية حرية الملاحة والتجارة الدولية.

وفي سياق تحركاتها الدبلوماسية، وصلت الزوية إلى العاصمة البحرينية المنامة، في مستهل جولة خليجية تشمل عدداً من دول مجلس التعاون، لبحث العلاقات الثنائية والتنسيق بشأن تطورات اليمن والمنطقة، وحشد الدعم لجهود الحكومة في استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية.

القوات المسلحة تحبط

قرب مدينة الحمينة، ما أدى إلى إصابة مدني، بالتزامن مع استمرار عمليات القوات المسلحة ضد مواقع وتجمعات المليشيا.

وفي محافظة صعدة، نفذت القوات المسلحة عمليات عسكرية مركزة بالطيران المسّير والمدفعية، استهدفت تحصينات وثكنات وأليات وتجمعات حوثية، وأصابت أهدافها بدقة، في عمليات امتدت إلى معالق المليشيا ومواقعها العسكرية.

كما شهدت جبهات الجوف والمنطقة العسكرية الخامسة عمليات نوعية، استهدفت مواقع وتحصينات وثكنات وعناصر وأليات تابعة للمليشيا الحوثي، فيما أظهرت المشاهد التي نشرتها القوات المسلحة مستوى عالياً من الدقة في الرصد والاستهداف.

وتعكس التطورات الميدانية المتزامنة في تعز والحديدة وصعدة والجوف والمنطقة العسكرية الخامسة، مستوى الجاهزية واليقظة لدى القوات المسلحة، وقدرتها على التصدي للهجمات وإفشال محاولات الاختراق، بالتوازي مع توجيه ضربات دقيقة إلى القدرات العسكرية للمليشيا، في مؤشر على تنامي فاعلية الردع وامتلاك زمام المبادرة في مختلف محاور القتال.

الأمن المستدام

العسكري والتمكين الكامل للدولة الشرعية - لا بالهدن الهشة - يتحقق الاستقرار النهائي لليمن والمنطقة والعالم.

إن القوات المسلحة اليمنية تعلنها جهاراً وبوضوح: أن زمن الانتظار المكبل بقواعد الهدن الاستثنائية قد انتهى ولن تبقى المؤسسة العسكرية رهينة لتفاهات تجني منها المليشيا الوقت لتطوير إرهابها.

وإن أبطال القوات المسلحة، بالتوازي مع ضربات الجوية المركزة على معالق القيادة والتجمعات الإرهابية، جاهزون للتحرك الميداني الشامل والتقدم على الأرض لفرض إرادة الدولة واستعادة المؤسسات السيادية وقطع يد التمدد الإيراني إلى الأبد، ليظل السلاح وحق قرار الحرب والسلم حصراً بيد الدولة اليمنية ومؤسساتها الدستورية.

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة

26newspaper@26sepnews.net

للإعلان التواصل على الأرقام التالية

+967 713689408 +967 776051444

+967 777650230 +967 716065049

المدير الفني :

عبد الملك السامعي

سكرتيرا التحرير:

عمر أحمد ■ توفيق الحاج

نائب مدير التحرير:

منصور الغدرة ■ عارف المقطري

رئيس الوزراء:

لن يبقى اليمن ساحة مفتوحة لشرع عابر للحدود حماية الاقتصاد والمنشآت والملاحة عنوان المرحلة المقبلة

وبين أن هذه المشروعات لا تستهدف معالجة احتياجات آنية فحسب، وإنما تساعد على إعادة بناء قدرات مؤسسات الدولة وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

وأشار الزنداني كذلك إلى الدور الإنساني الذي يؤديه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بوصفه نموذجاً آخر للالتزام السعودي تجاه الشعب اليمني، من خلال برامج ومشاريع والإغاثة الإنسانية في مختلف المحافظات.

وفيما يتعلق بمواجهة التصعيد الحوثي، أكد رئيس الوزراء وجود فهم مشترك لطبيعة التهديد، موضحاً أن هذا التصعيد لم يعد قضية يمنية داخلية فحسب؛ فعندما تستهدف الميليشيات الموانئ والمنشآت المدنية والسفن التجارية وتهدد الملاحة الدولية، فإنها تنقل التهديد إلى المستويين الإقليمي والدولي.

ودعا إلى موقف دولي أكثر حزمًا، مؤكداً أن أمن البحر الأحمر وباب المندب ليس قضية يمنية أو إقليمية فقط، بل مصلحة دولية ترتبط بالتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

احتياجات الحكومة

وحول احتياجات حكومته، قال الزنداني إنها تتمثل، أولاً، في استمرار الدعم السياسي والدبلوماسي للموقف اليمني؛ وثانياً، دعم قدرات الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية والاقتصادية؛ وثالثاً، مساندة جهود الحكومة في حماية المنشآت الحيوية واستعادة قدرتها على إنتاج مواردها وتصديرها؛ ورابعاً، تبني موقف دولي واضح يربط أي مسار للسلام بإنهاء أسباب الحرب، وليس بإدارة الانقسام.

وأكد أن اليمن لا يريد من المجتمع الدولي أن يخوض الحرب نيابة عن اليمنيين، وإنما أن يساعدهم على إنهاؤها وبناء دولة قادرة على حماية نفسها، وأن يتعامل بجدية مع مصادر تمويل الميليشيات وتسليحها وشبكات التهريب التي تغذي قدرتها على مواصلة الحرب.

وأوضح أن المعادلة التي تعمل عليها الحكومة لا تقتصر على مواجهة التصعيد وردعه، بل تقوم على «دولة في مواجهة ميليشيا انقلابية إرهابية»؛ دولة تمتلك مؤسسات وقراراً سيادياً وقوات مسلحة وأجهزة أمنية واقتصاداً قابلاً للتعاقي، في مقابل مشروع يريد إبقاء اليمن في حالة حرب واستنزاف دائم، ولا بد من هزمته. وأعرب الزنداني عن ثقته بأن دعم السعودية، إلى جانب مساندة المجتمع الدولي، سيعززان قدرة الحكومة اليمنية على حماية المناطق المحررة ومواصلة الإصلاحات، وصولاً إلى استكمال استعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، وتحقيق السلام الذي يُنهي الانقلاب ويُعيد إلى اليمن استقراره ودوره الطبيعي في محيطه العربي والإقليمي.

رسالة إلى الحوثيين

وختم رئيس الوزراء برسالة قال فيها: «ينبغي أن تدرك الميليشيات الحوثية ومن يدعمها أن اليمن لن يبقى ساحة مفتوحة أمام مشروع عابر للحدود، وأن الدولة اليمنية ستواصل بناء قدراتها لحماية شعبها ومؤسساتها ومصالحها، وأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدولة، بل نتيجة لعودتها».

أكبر من المرونة في مواجهة الصدمات، من خلال تأمين الاحتياجات الأساسية، وتحسين إدارة المخزون، وتنويع مسارات الإمداد، ورفع جاهزية المؤسسات الخدمية.

وقال الزنداني : إن الحكومة قطعت خطوات في مسار الإصلاح المؤسسي والمالي، لكنها لا تدعي أن النتائج بلغت بعد المستوى الذي يطمح إليه المواطن، مضيفاً: «نعمل في ظروف بالغة الصعوبة، لكن صعوبة الظروف لا تعفي الحكومة من مسؤولياتها». وأكد أن أفضل وسيلة لإفشال رهان الحوثيين على إنهاك المناطق المحررة تتمثل في جعل مؤسسات الدولة أكثر كفاءة، والاقتصاد أكثر صموداً، والخدمات أكثر انتظاماً، والمواطنين أكثر ثقة بدولتهم.

التنسيق اليمني - السعودي

وشدد الزنداني على أن التنسيق اليمني - السعودي يقوم اليوم على أساس أعمق من مجرد مواجهة ظرفية لتصعيد عسكري، موضحاً أن البلدين تجمعهما شراكة استراتيجية تستند إلى الجوار والأمن والمصير والمصالح المشتركة.

وأكد أن السعودية كانت ولا تزال شريكاً رئيسياً لليمن، ولم تتعامل معه بوصفه مجرد ملف سياسي أو أممي، بل انطلقت من رؤية تعّد استقرار اليمن جزءاً من أمن المملكة والمنطقة، وترى أن تمكين الدولة اليمنية من استعادة مؤسساتها وتعافي اقتصادها وتحسين أوضاع مواطنيها استثمار في أمن المنطقة واستقرارها بأكملها. وأوضح أن هذا التنسيق يتطور باستمرار ويتحرك عبر مسارات سياسية ودبلوماسية وأمنية وعسكرية واقتصادية وإنسانية، لافتاً إلى وجود مستوى عالٍ من التشاور بين قيادتي البلدين وحكومتيهما في التعامل مع التطورات والمخاطر المستجدة.

وأضاف: «نقدّر عالياً مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والأمير محمد بن سلمان وفي العهد رئيس مجلس الوزراء، تجاه اليمن وقيادته وشعبه، وما يقدمانه من دعم سياسي واقتصادي وإنساني وعسكري وأمني متواصل، وكذلك الدور الذي يضطلع به الأمير خالد بن سلمان، وزير الدفاع، في تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين».

وضرب رئيس الوزراء مثلاً بالدعم الذي يتجاوز الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية، مشيراً إلى أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أصبح شريكاً أساسياً في مسار التعافي والتنمية، من خلال مشروعاته في قطاعات الكهرباء والطاقة والمياه والصحة والتعليم والنقل والبنية التحتية.



بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها مفتاح تجاوز مرحلة الاستنزاف

ذاته جزء من مسؤولية المجتمع الدولي تجاه أمن الملاحة والتجارة الدولية. وأكد أن الرسالة التي تريد الحكومة إيصالها هي أنها لن تسمح للميليشيا الحوثية وداعميها في النظام الإيراني بتحويل المنشآت المدنية والاقتصادية إلى رهائن لابتزاز الدولة أو المجتمع الدولي.

استقرار المناطق المحررة

ووصف رئيس الوزراء الحفاظ على الاستقرار في المناطق المحررة بأنه «المعركة الأساسية للحكومة»، موضحاً أن الميليشيا الحوثية لا تراهن على الصواريخ والطائرات المسيّرة فحسب، بل تراهن أيضاً على إنهاك المواطن، وإرباك الاقتصاد، وتعطيل الخدمات، وإضعاف الثقة بالدولة.

وشدّد على أن حماية الاستقرارين الاقتصادي والاجتماعي لا تقل أهمية عن حماية الجبهات، مشيراً إلى أن البرنامج الحكومي يقوم على مسارات مترابطة تشمل تنمية الإيرادات، وضبط الإنفاق، وتعزيز الرقابة على المال العام، ومكافحة الفساد والتهريب، وتحسين إدارة الموارد، ودعم القطاع المصرفي، والحفاظ على استقرار العملة، ومواصلة تحسين الكهرباء والخدمات الأساسية.

وأضاف أن الحكومة تعمل على بناء قدر

اليمنية، لكن الدولة والحكومة لن تقبلا، في الوقت نفسه، أن تصبح المنشآت والموانئ والمدن والأعيان المدنية أهدافاً مفتوحة من دون امتلاك القدرة والإرادة لحمايتها». وتابع: «نقول للجميع، في الداخل والخارج، إنه لا يمكن بناء سلام مستدام في اليمن إلا عندما تصبح الدولة صاحبة القرار والسيادة والسلاح».

إجراءات لحماية البنية التحتية

وأوضح الزنداني أن حكومته تتعامل مع حماية المنشآت بوصفها جزءاً من الأمن الوطني، وليست مجرد إجراء احترازي، مبيّناً أنها رفعت، في ضوء التصعيد الأخير، مستوى الجاهزية في المؤسسات والمرافق الحيوية، خصوصاً الموانئ والمنافذ وقطاعات النقل والطاقة والاتصالات والخدمات الأساسية، كما وضعت خطط طوارئ للتعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة.

وأضاف أنه وجّه، خلال الأيام الماضية، برفع مستوى الجاهزية في مرافق النقل والموانئ والمنافذ، والتأكد من قدرتها على مواصلة أداء وظائفها في الظروف الطارئة.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة تعمل عبر

مسارين متوازيين: يتعلق الأول بالحماية المباشرة للمنشآت ورفع مستوى التنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية والجهات المدنية، فيما يركز الآخر على ضمان استمرارية الخدمات والنشاط الاقتصادي في حال تعرض أي منشأة لاعتداء.

وبين أن أهمية ذلك تعود إلى أن هدف الحوثيين لا يقتصر على إحداث أضرار مادية، بل يشمل خلق حالة من الخوف، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وإرباك حركة المواطنين والتجارة، مؤكداً أن أفضل رد على هذا النوع من الإرهاب هو الحفاظ على عمل مؤسسات الدولة واستمرار عجلة الحياة.

ولفت إلى أن الحكومة تعمل كذلك على تعزيز منظومة الاستجابة للطوارئ، وتأمين سلاسل الإمداد والمخزون من السلع الأساسية، والتنسيق مع السلطات المحلية والجهات المختصة لضمان سرعة التعامل مع أي أضرار محتملة.

وفيما يتعلق بميناء المخا، قال الزنداني إن الحكومة لا تتعامل معه بوصفه مجرد منشأة محلية، وإنما على أنه جزء من منظومة اقتصادية وملاحية أوسع، مشيراً إلى أن استهدافه تترتب عليه تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية.

وأضاف أن حماية الموانئ والمنشآت الاقتصادية مسؤولية وطنية، وهي في الوقت

حذر رئيس الوزراء اليمني الدكتور شائع الزنداني من أن اليمن لن يبقى ساحة مفتوحة أمام مشروع عابر للحدود، مؤكداً أن الدولة ستواصل بناء قدراتها لحماية شعبها ومؤسساتها ومصالحها، وأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدولة، بل ثمرة لاستعادتها.

وقال الزنداني، في حوار مع «الشرق الأوسط»، إن تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية الأخير يكشف بوضوح استهدافها لمقومات الحياة والاقتصاد الوطني، وسعيها إلى تحويل الأراضي اليمنية والموانئ والممرات البحرية إلى أدوات تخدم مشروعاً إقليمياً يتجاوز حدود البلاد.

وشدّد رئيس الوزراء على أن التنسيق اليمني - السعودي يتجاوز مواجهة تصعيد عسكري طارئ، ويستند إلى شراكة استراتيجية راسخة بين بلدين يجمعهما الجوار والأمن والمصير والمصالح المشتركة.

التصعيد الحوثي يستهدف الاقتصاد الوطني

قال الزنداني إن التصعيد الأخير يكشف بوضوح أن الميليشيا الحوثية الإرهابية لا تستهدف جبهة عسكرية أو منشأة بعينها فحسب، وإنما تستهدف أيضاً المدنيين ومقومات الحياة والاقتصاد الوطني، وتحاول تحويل الأراضي اليمنية والموانئ والممرات البحرية إلى أدوات في مشروع إقليمي يتجاوز حدود اليمن.

وأضاف أن استهداف ميناء المخا تحديداً يمثل تطوراً بالغ الخطورة؛ لأنه يطول منشأة مدنية واقتصادية، ويوجه رسالة تهديد إلى حركة التجارة والملاحة في أحد أهم الممرات البحرية في العالم، مشيراً إلى أن الحكومة تعاملت مع هذا التصعيد بوصفه تهديداً متزامناً للأمن الوطني والاقتصاد اليمني والأمنين الإقليمي والدولي.

الانتقال من الاحتواء إلى الردع

وفي شأن الانتقال من الاحتواء إلى الردع، أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة تواجه ميليشيا أثبتت، خلال السنوات الماضية، أنها تستغل أي هدنة لإعادة بناء قدراتها، ثم تعود إلى التصعيد متى سنحت لها الفرصة.

وقال: إن مهمة الحكومة اليوم تتمثل في تمكين مؤسسات الدولة والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية من حماية المواطنين والمنشآت والمصالح الوطنية، والعمل مع القيادتين العسكرية والأمنية على رفع الجاهزية وتعزيز القدرة على الردع واستعادة سلطة الدولة.

وأكد أن الردع، من وجهة نظر الحكومة، ليس مجرد عمل عسكري، بل منظومة متكاملة تشمل الجاهزية العسكرية والأمنية، وحماية المنشآت، وتأمين الموانئ والمنافذ، وملاحقة شبكات التمويل والتهريب، إلى جانب التحرك السياسي والدبلوماسي وحشد الموقف الدولي.

وأشار الزنداني إلى أن مجلس الدفاع الوطني وجّه بالفعل بإبقاء الجاهزية عند أعلى مستوياتها، وتعزيز حماية المنشآت الحيوية، وتوسيع أدوات الردع في مواجهة مصادر التهديد.

وأضاف: «نحن لا نبحث عن حرب من أجل الحرب، ولا نريد توسيع دائرة المعاناة



المعركة لن تتوقف إلا بتحرير كامل تراب اليمن

مساعد وزير الدفاع اللواء الركن سمير الصبري:

مليشيا الحوثي بدأت الحرب والشرعية من سنهاها

جاهزون للحسم والقضاء على مليشيا الحوثي.. وفرصة الحوثيين الوحيدة الاستسلام

حلم الدولة وصبر الحكومة الشرعية عليها، واعتقدت أنه ضعف تستطيع من خلاله الانقضاض على الدولة مرة أخرى، واستكمال تنفيذ ما بدأت في 2014 عبر الانقلاب المشؤوم على جسد الدولة في لحظة غفلة من التاريخ، للعودة بعقارب الساعة إلى الوراء، وباليمن إلى سنوات من الجهل والتخلف والمرض، وتنفيذ أجندتها في خدمة المشروع الإيراني.. لا فتا إلى أن الأحداث أثبتت أن هذه المليشيا لا تريد سلاماً، وأنها تعتقد أنها تستمد مشروعها من خلال استمرار الحرب.

المليشيا لا تؤمن بفكرة الدولة

ووصف اللواء الصبري الحوثيين بـ"المليشيا الطائفية والعنصرية" التي لا تقبل التعايش مع الآخرين، وتكفر كل من يختلف معها، وتجيز قتاله وفق أيديولوجيا خاطئة تسعى لفرضها بالقوة، وبالتالي هي لا تؤمن بفكرة الدولة أساساً، وترى في مشروع الدولة خطراً على ما تؤمن به من معتقدات ومفاهيم منحرفة في ممارسة التسلط والقهر وإذلال البشر، وتعمل وفق أجندة خارجية في خدمة المشروع الإيراني، وتحويل الأراضي اليمنية إلى منصات لإطلاق الصواريخ والمسيرات وتهديد السلم والأمن العالمي والملاحقة البحرية والممرات الدولية وطرق التجارة، دفاعاً عن مصالح طهران، ورهن مصير البلد ومصالحه بتنفيذ أجندة خارجية تصبح فيها أراضي اليمن مستباحة ومنطلقاً لحماية المشروع الإيراني الخارجي، وتلقي فيها الضربات بالنيابة عن إيران، وتخوض فيها المعارك لحماية النظام الإيراني، وفقاً لتتبع شخص دقيق أطلقه رئيس الوزراء الدكتور شائع الزنداني.

الاستسلام فرصة وحيدة للحوثيين

وختم حديثه بالقول إن الفرصة الوحيدة المتاحة أمام المليشيا الحوثية هي الاستسلام غير المشروط، وتسليم الأسلحة التي بحوزتها للدولة، ولعل تلك هي الفرصة الأخيرة التي منحها رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي للعودة غير المشروطة كمواطنين، في دولة لا وجود فيها لأي مليشيا، والاحتكام إلى الدستور والنظام الجمهوري والقوانين النافذة، والانخراط في العمل السياسي المدني، وعدم منازعة الدولة الدستورية، وصاحبة الحق الحصري في حيازة السلاح وتطبيق القانون وحماية سيادة البلد ومصالحه القومية العليا.

الجيش أنهى استعداداته للهجوم، ويمتلك القوة والقدرة على خوض المعركة الفاصلة ضد مليشيا الحوثي

لقوات المسلحة تعمل تحت قيادة موحدة برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي ومن خلال غرفة عمليات موحدة تشرف على مختلف الوحدات

ما يجري حالياً هو رد على الاعتداءات
والمعركة الحقيقية ستحدد القيادة والقوات
المسلحة وقتها ومكانها



ننهيها بالقضاء على الإرهاب ومصدر الخطر بالمعاناة التي تسببت هي نفسها بها، في وقت لا تشعر تجاههم بأي مسؤولية، وتجعلهم في مرمى القصف، وتختبئ قياداتها في صفوفهم، وتضعهم أهدافاً مشروعة في حربها، على العكس من الحكومة الشرعية التي تتعامل بمسؤولية عالية تجاه جميع المواطنين، بمن فيهم الواقعون في مناطق سيطرة المليشيا.

وأضاف: حان وقت عودة كافة الحقوق المنهوبة، وإنهاء حالة الفوضى والتمرد، وعودة الدولة لممارسة كافة صلاحياتها ومهامها الدستورية والشرعية على كل شبر في اليمن، دون أن ينازعه أحد في صلاحياتها الحصرية المطلقة، مبيناً أن الحوثي هو من تعمد خرق الهدنة، والتصعيد، وسعى لعودة شبح الحرب، وعليه الآن أن يتحمل المسؤولية عن تداعياتها.

الفهم الخاطئ وإهدار الفرص

وفيما إذا كانت الفرصة لا تزال متاحة أمام عودة المليشيا الحوثية للانخراط في عملية السلام، قال مساعد وزير الدفاع اليمني: إن الأحداث تجاوزت ذلك، ولم يعد الأمر ممكناً الآن، مضيفاً أن المليشيا الحوثية خلال 12 عاماً أصدرت كل الفرص المتاحة والممكنة للعودة إلى السلام، ولم تستفد من بقاء الباب مفتوحاً أمامها خلال كل تلك المدة، وفهمت خطأ

الذي بات يدرك أساليبها المكشوفة في المتاجرة بالمعاناة التي تسببت هي نفسها بها، في وقت لا تشعر تجاههم بأي مسؤولية، وتجعلهم في مرمى القصف، وتختبئ قياداتها في صفوفهم، وتضعهم أهدافاً مشروعة في حربها، على العكس من الحكومة الشرعية التي تتعامل بمسؤولية عالية تجاه جميع المواطنين، بمن فيهم الواقعون في مناطق سيطرة المليشيا.

لا تزال المعركة لم تنطلق

وأشار إلى أن الجيش لم يدخل المعركة بعد، وقال: نحن لا نزال في المرحلة التي حددها القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتي لا يمكن فيها أن يمر أي اعتداء دون رد، مع رفع مستوى الرد وتوسيع نطاق الأهداف العسكرية، مؤكداً أن ذلك ما يتم القيام به في الوقت الحالي.

وأضاف «المعركة الحقيقية نحن من سنحددها ونختار وقتها ومكانها، وليست المليشيا الحوثية»، مشدداً بالقول: «الرد الحقيقي والحاسم على اعتداءاتها ما سوف نراه لا ما نسمع به».

تحرير الأراضي واستعادة الحقوق

وقال مساعد وزير الدفاع: إن مليشيا الحوثي الإرهابية هي من بدأت المعركة وأطلق الرصاص الأولى فيها، ونحن سوف

واستقرار اليمن، مثمناً جهود السعودية ومساعداتها الرامية إلى إحلال السلام والأمن العالمي والإقليمي، ودورها في قيادة التحالفات من أجل حماية الملاحة البحرية الدولية وضمان سلامة الممرات الدولية لطرق التجارة العالمية.

نمتلك القوة والقدرة على الحسم

واستعرض مساعد وزير الدفاع، مسار التطورات المتلاحقة في أداء القوات المسلحة في التعامل مع التهديدات، وقوة الرد على الاعتداءات الحوثية التي طالت العديد من المدن والأعيان المدنية في مأرب وتعز والمخا، واستهدفت القدرات والبنية التحتية والتجمعات السكانية في مديرية المخا ومينائها ومخيمات النازحين في مأرب.

وتطرق إلى أن الفارق بين مسؤوليات الجيش ومستوى الانضباط والتعامل مع الأهداف، والتزاماته تجاه البلد والشعب اليمني عموماً، وتجنب تعريض المصالح الحيوية والقدرات والمؤسسات الخدمية لأي مخاطرة، باعتبارها ممتلكات تخص البلد، والحرص على عدم إلحاق أي أضرار بالبنية التحتية وبحيياة وسلامة المواطنين والمدنيين، على الرغم من أن المليشيا الحوثية تتخذهم دروعاً بشرية، وتبتز بهم العالم والحكومة اليمنية، وتسعى إلى إحداث ضحايا في صفوف المواطنين في مناطق سيطرتها، في محاولة للتضليل على الرأي العام

أكد مساعد وزير الدفاع اليمني اللواء الركن الدكتور سمير الصبري، أن القوات المسلحة اليمنية جاهزة لحسم المعركة مع المليشيا الحوثية والقضاء على الإرهاب ومصدر التهديد، مشيراً إلى أن الجيش أنهى جميع الاستعدادات للجوسيتية المطلوبة لخوض «المعركة الفاصلة» ضد المليشيا الحوثية، وينتظر توجيهات القيادة السياسية برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة الدكتور رشاد العليمي لإطلاق عملية عسكرية واسعة لتحرير كافة المناطق والمدن التي لا تزال خاضعة لسيطرة المليشيا.

قيادة وغرفة عمليات موحدة

وقال اللواء الصبري في حديث لصحيفة «عكاظ» إن الجيش «يعمل تحت قيادة موحدة برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة الدكتور رشاد العليمي، وغرفة عمليات موحدة، تصدر عنها كافة الأوامر العسكرية، وتشرف على كافة وحدات الجيش».

نمتلك القوة والقدرة على الحسم

وأكد أن الجيش اليمني يمتلك القوة الكافية والقدرة على حسم المعركة، وجاهز للقيام بمسؤولياته الوطنية والدستورية في حماية المواطنين وإزالة الخطر الذي يهدد حياة المدنيين، ويجعل المدن ومقدرات الدولة والمصالح الحيوية والتجمعات السكانية تحت طائلة القصف الحوثي المتكرر، مشدداً بالقول: «الدولة ملتزمة بحماية البلد والسيادة اليمنية، ومنع أي اختراقات تمس أمنها ومصالحه العليا».

الجيش كفاءة واحترافية عالية

وأضاف الصبري: الأحداث أثبتت الكفاءة العالية في الأداء والاحترافية في تنفيذ العمليات العسكرية، وأظهرت القدرات المتطورة للجيش التي اتسمت بالانضباط والقيادة الموحدة في إدارة العمليات العسكرية، والتنسيق المشترك بين تشكيلات وحدات الجيش، والنسق المتصاعد في توجيه الضربات الواسعة، والأسلحة الجديدة في عمليات الرد وقوة الرد.

دور مشهود للسعودية

وفي حين أشاد مساعد وزير الدفاع، بالمواقف السعودية المساندة للشعب اليمني وحكومته الشرعية، والحرص على سيادة وأمن



نائب المفتش العام يؤكد الالتزام بالمعايير الطبية لفحوصات طلبة الدفعة 54 بالكلية الحربية

العميد الركن سيف الجحافي، ومديرة مستشفى عبود العسكري الدكتور رانيا فرحان، إلى شرح حول سير العمل في مختلف الأقسام، وأوضاع المستشفى، وأبرز الصعوبات التي تواجه الكادرين الطبي والإداري، إلى جانب الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتطوير الأداء وتحسين مستوى الخدمات الطبية.

وشدد نائب المفتش العام على أهمية معالجة الصعوبات والارتقاء بمستوى الأداء الطبي، بما يعزز قدرة المستشفى على تقديم خدمات صحية نوعية لمنتسبي القوات المسلحة وأسراهم.

أعلى مستويات الدقة والمهنية. وأوضح اللواء الحارثي أن الفحوصات الطبية تمثل مرحلة أساسية في إجراءات القبول بالكلية الحربية، مؤكداً أهمية تطبيق المعايير الطبية بصورة دقيقة وعادلة.

كما تفقد نائب المفتش العام عدداً من أقسام المستشفى، ومنها قسم الغسيل الكلوي، واطلع على مستوى الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة لمنتسبي القوات المسلحة وأسراهم، مؤكداً ضرورة الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرضى.

واستمع اللواء الحارثي من مدير الخدمات الطبية

أكد نائب المفتش العام للقوات المسلحة اللواء الركن مسفر الحارثي، أهمية الالتزام بالمعايير والشروط الطبية المعتمدة خلال إجراءات الفحوصات الطبية للطلبة المقبولين في الدفعة 54 من الكلية الحربية، بما يضمن سلامة الإجراءات ودقتها.

جاء ذلك خلال تفقده، يوم، الثلاثاء مستشفى عبود العسكري في العاصمة المؤقتة عدن، حيث اطلع على سير أعمال اللجان الطبية المختصة وإجراءات الفحوصات الطبية للطلبة المقبولين، مشدداً على ضرورة التقيد بالضوابط والإجراءات المعتمدة وإنجاز الفحوصات وفق



مدير دائرة العمليات الحربية:

القوات المسلحة حققت تطوراً في البناء المؤسسي والجاهزية

وأشاد مدير دائرة العمليات الحربية بمستوى الانتشار والجاهزية وسير العمل في المواقع والجهات القتالية، مشيراً إلى أن القوات المسلحة أصبحت أكثر تطوراً وتنظيماً، مستفيدة من الخبرات المتراكمة والتطوير المستمر لمنظومة العمل العسكري.

وأوضح أن الثقة بالمرحلة المقبلة لا تقوم على الأمنيات، وإنما تستند إلى ما تحقق من بناء تراكمي للقدرات، وما راكمته القوات المسلحة من خبرات، وما وصلت إليه من مستويات متقدمة في الجاهزية، مؤكداً أن عملية التطوير والبناء المؤسسي مستمرة بصورة متواصلة.

ونوه العميد العيزري إلى أن القدرات التي جرى بناؤها تأتي ضمن مشروع وطني مؤسسي مستدام، هدفه تعزيز قدرة القوات المسلحة على حماية الدولة والوطن والمواطن، والاضطلاع بواجباتها الوطنية بمهنية واقتدار، بعيداً عن الارتباط بحدث أو مهمة محددة.

أكد مدير دائرة العمليات الحربية، العميد الركن الدكتور يحيى عبدالله العيزري، أن القوات المسلحة حققت تطوراً ملحوظاً في مستوى البناء المؤسسي والتنظيم والجاهزية، نتيجة تراكم الخبرات وتطوير القدرات وتعزيز وحدة القرار والتماسك، مشدداً على استمرار جهود البناء والتطوير بما يواكب متطلبات المرحلة.

وأشار العميد العيزري، خلال زيارات ميدانية أجراها على مدى ثلاثة أيام، إلى أن المتابعة الميدانية شملت جهات مسرح العمليات في المناطق العسكرية الثلاث بمحافظة مارب والجوف، للاطلاع على سير العمليات القتالية ومستوى انتشار وجاهزية القوات في المواقع والجهات.

وأكد أن الزيارات تأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة العليا وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة وهيئة العمليات، وتهدف إلى تقييم الأوضاع الميدانية ومتابعة مستوى الجاهزية والمهام العملياتية في مختلف المواقع.

اختتام فعالية الدورة التخصصية للإعلام العسكري في المنطقة العسكرية الثالثة

العميد الأشول: تأهيل الإعلام العسكري لنقل مجريات المعركة الوطنية العميد الفهد: التدريب والتأهيل ركيزة أساسية للبناء العسكري

الأداء الإعلامي، وتعزيز قدرة الكوادر على نقل الأحداث والمعلومات من الميدان بصورة مهنية ومسؤولة.

وأوضح مدير إدارة الإعلام بالمنطقة العسكرية الثالثة الرائد عمرو الزين أن الدورة تضمنت برامج تدريبية وتطبيقية عملية وشروحات متخصصة في المهارات اللازمة للعمل الإعلامي العسكري والحربي، شملت صناعة المحتوى والتصوير والمونتاج، إلى جانب مهارات السلامة المهنية في الميدان والسلامة الرقمية.

وأشار الزين إلى أن الدورة أسهمت في تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات العملية اللازمة لرفع جاهزيتهم للعمل في مجال الإعلام العسكري وتغطية العمليات والمعارك، بما يعزز المهنية في الأداء الإعلامي ويواكب متطلبات العمل الميداني وتطورات.

وأقيمت الدورة برعاية قائد المنطقة العسكرية الثالثة اللواء الركن منصور ثوابه، وبالتنسيق مع المركز الإعلامي للقوات المسلحة، وهدفت إلى رفع كفاءة منتسبي الإعلام العسكري وتطوير مهاراتهم في التغطية الميدانية.

من جانبه، أكد مساعد قائد المنطقة العسكرية الثالثة العميد حسن الفهد أن التدريب والتأهيل يمثلان ركيزة أساسية في البناء النوعي لكوادر المؤسسة العسكرية، مشيراً إلى اهتمام قيادة المنطقة بتطوير قدرات منتسبيها ورفع مستوى أدائهم في مختلف المجالات.

وأشار رئيس شعبة التوجيه المعنوي بالمنطقة العسكرية الثالثة العميد محمد التيباس إلى أن التدريب المستمر يمثل أحد المسارات المهمة لتطوير

أكد مدير دائرة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة، العميد الركن أحمد الأشول، أهمية تأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية العسكرية، بما يعزز قدرتها على أداء مهامها بكفاءة ومهنية، ومواكبة التطورات المتسارعة في العمل الإعلامي، وتعزيز حضور الإعلام العسكري في نقل مجريات المعركة الوطنية.

وأشار العميد الأشول، خلال حفل اختتام دورة تدريبية تخصصية نظمها المنطقة العسكرية الثالثة لعدد من أركان إعلام الوحدات والقطاعات والمحاو التابعة لها، إلى أهمية توحيد الخطاب الإعلامي والالتزام بنشر الأخبار والمعلومات عبر القنوات والوسائل الإعلامية العسكرية المعتمدة، بما يضمن دقة المعلومات وانسجامها، ويعزز فاعلية الإعلام العسكري في مساندة المعركة الوطنية.



اثناء تفقده المرابطين في الخطوط الأمامية لجبهة الضالع

قائد المنطقة الرابعة يؤكد أهمية الحفاظ على الجاهزية واليقظة

لمواجهة مختلف التحديات.

من جانبه، أكد قائد محور الضالع اللواء أحمد قائد القبة أن الزيارة تعكس اهتمام القيادة بالقوات المرابطة وحرصها على متابعة أوضاع المقاتلين ميدانياً، مشيراً إلى أن المتابعة المباشرة تساهم في تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الوحدات والقيادات العسكرية، وترفع من مستوى الجاهزية والانضباط في الجبهة.

والضباط والمرابطين إلى شرح حول طبيعة المهام الميدانية ومستوى الاستعداد، والجهود المبذولة لتعزيز الثبات واليقظة ورفع مستوى التنسيق بين الوحدات العاملة في الجبهة.

وأشاد قائد المنطقة العسكرية الرابعة بالثبات والروح المعنوية العالية التي يتحل بها أبطال جبهة الضالع، مثمناً ما يقدمونه من جهود وتضحيات في مواقعهم، مؤكداً أن تعزيز الجاهزية وتوحيد الجهود يمثلان ركيزة أساسية

محور الضالع اللواء أحمد قائد القبة، عدداً من القطاعات والمواقع المتقدمة في جبهات الفاخر وحجر ومريس وباب غلق، إلى أهمية المتابعة الميدانية المباشرة لأوضاع القوات المرابطة في الخطوط الأمامية ونقاط التماس والمواقع الأمنية المتقدمة.

واطلع اللواء شكري واللواء القبة على مستوى الجاهزية والانضباط والروح المعنوية لدى القوات، واستمعاً من القادة

أكد قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء حمدي شكري أن المرحلة الراهنة تتطلب الحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية واليقظة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الوحدات والقوات المرابطة في جبهة الضالع، مشدداً على ضرورة الاستعداد الدائم للتعامل مع مختلف التحديات والتهديدات.

وأشار، خلال تفقده ومعه محافظ محافظة الضالع قائد



لحظة الحسم



عميد/ عبده الوليدي

لحظة الحسم لا يصنعها يوم واحد ولا يولدها حدث عابر، وإنما تصنعها سنوات طويلة من الصبر وتضحيات الرجال ووحي الشعب، ووحدة الانقسام وتراكم الحقائق حتى تصبح الحقيقة أقوى من محاولات إخفائها.

في تاريخ الأمم هناك لحظات فارقة تُعيد صياغة المسار وتفتح أبواب المستقبل. واليمن اليوم يقف أمام اللحظة الحاسمة.. لحظة توحدت فيها النخب والمكونات السياسية والمنظمات الجماهيرية والقيادات العسكرية والأمنية والجيش والأمن وكل القبائل اليمنية وأعيانها ومشايخها ووجهائها وكل فئات الشعب في الداخل والخارج لتشكّل مشهداً وطنياً جامعاً لا يقبل الانقسام.. إنها لحظة التحرير والنصر المبين، لحظة القضاء على مشروع الميليشيات الفارسية السلالية، التي عانت في الأرض الفساد، واعتدت على مقدرات الشعب اليمني وطمس هويته الجامعة.

إن اللحظة الحاسمة ليست كأي لحظة عابرة.. بل تبقى شاهداً على ميلاد مرحلة كاملة.. حين تتراكم الأحداث والآلام والتضحيات حتى تبلغ لحظة لا يعود بعدها التاريخ قادراً على الرجوع إلى الوراء.

لقد كان اليمن عبر تاريخه الطويل أكثر أرض تتعاقب عليها الدول، اليمن كان وطناً يصنع الحضارة، ويرتب الدولة ويكتب تاريخه بمدن وممالك وطرق تجارة وثقافة ضاربة في أعماق الزمن.

فما عرف تاريخ اليمن فترات الذل والمهانة والانتكاسة إلا منذ دخلت عليه السلالة الإمامية الشيعية (248هـ)

عند ذلك اختلطت السلطة بالعصبية وتحولت السياسة إلى امتياز طبقي، وأصبح النسب السلافي وسيلة لتقسيم المجتمع اليمني بدلاً من أن تكون المواطنة رابطته تجمعهم. وبعدها ما بين فترة وفترة.. تحولت السلطة في اليمن إلى حق مفلق، ليصبح المواطن اليمني أمام معركة لا تتعلق بالحاكم وحده، وإنما بمفهوم الدولة ذاتها.

ومن تلك اللحظات بدأت المآسي. فالدولة التي تبنى على الامتياز الطبقي لا تستطيع أن تصنع مواطناً حراً، والحاكم الذي يقوم على السلالة لا يستطيع أن يصنع عدلاً دائماً، والسلطة التي تجعل الناس درجات لا يمكن أن تنتج وطناً متساوياً.

ولهذا فإن المعركة اليوم ليست معركة بندقية وحدها، بل إنها معركة وعي وإرادة ودولة.

إنها معركة تحرير الأرض من سيطرة السلاح خارج الدولة، وتحرير الإنسان اليمني من الخوف، وتحرير السياسة من العصبية، وتحرير مؤسسات الدولة من الولاءات الضيقة. إذا كان تحرير الأرض واجباً.. فإن بناء الدولة بعد التحرير هو الواجب الأكبر.

إن النصر الذي لا ينتج دولة عادلة.. يمكن أن يتحول إلى جولة جديدة من الصراع.

أما النصر الذي يؤسس لدولة المواطنة المتساوية والقانون فإنه يضع حداً لدورات التاريخ المظلمة.

فلحظة الحسم لا تعني لحظة الغضب.. بقدر ما تعني لحظة القرار.. قرار أن اليمن لن يعود إلى السوء.. قرار أن الجمهورية ليست مرحلة مؤقتة.. قرار أن الدولة ليست غنيمة لبعض الفئات.. قرار أن الجيش مؤسسة وطنية.. قرار أن القضاء فوق الجميع.. قرار أن المواطن لا يسأل عن نفسه قبل أن يسأل عن حقوقه.. قرار أن اليمنيين جميعاً شركاء في وطن واحد.

أيها اليمنيون..

لقد دفعتم ثمننا باهظاً، وفقدتم خيرة الرجال، وتهدمت صوامع وبيع ومساجد يذكر فيها اسم الله، وتفرقت أسر، وتشرذم الكثير، وضاعت سنوات من أعمار أجيال كاملة. فلا تجعلوا كل ذلك يذهب سُدى.

اجعلوا من الألم قوة، ومن التضحيات عهداً، ومن الوعي مشروعاً قيماً، ومن النصر دولة، إنكم لا تخوضون معركة يوم واحد، إنكم أمام مسؤولية تاريخية، أن تضعوا حداً لدائرة طويلة من الاستبداد والصراع، وأن تفتحو الطريق أمام يمن جديد.. يمن لا يورث السلطة، ولا يقصد الحاكم، ولا يقسم أبنائه إلى سادة وتابعين.

والقرار اليوم واضح.. لا عودة إلى الوراء، لا عودة إلى العصبية، لا عودة إلى الخوف، بل دولة يمنية حديثة.. جمهورية راسخة ومواطنة متساوية، ومؤسسات تحكمها القوانين لا الولاءات.

ومن هذه اللحظة تبدأ مرحلة جديدة، لحظة الحسم ليست لحظة انتقام بل لحظة انتصار على أسباب الانقسام، ليست هدم الوطن.. بل لحظة استعادة الدولة، هذه اللحظة ليست لحظة إقصاء اليمنيين.. بل لحظة جمعهم تحت سقف المواطنة المتساوية، ودحر السلالة المقيتة، هذه اللحظة ليست لحظة إغلاق التاريخ.. بل لحظة فتح صفحة جديدة.

لقد طال الليل لكن الفجر لا يستأذن الليل حين يأتي.. فالتاريخ لا ينتظر المترددين، والأوطان لا تستعيد مجدها إلا حين يمتلك أبنؤها شجاعة إصدار القرار.

في قلب هذه اللحظة يبرز (القائد المهتم) هامة وطنية تنصدر المشهد بالإجماع، شخصية قوية ثابتة تمتلك جرأة القرار في الساعات الحرجة، سرعة الإبداع في اتخاذ المواقف المصرية.. يمتلك الحكمة والحكمة التي توازن بين القوة والعدل، القدرة التعبوية لتحريك الجماهير نحو النصر المبين.

هذا القائد ليس مجرد زعيم سياسي فحسب.. بل هو رمز جامع يختزل إرادة الأمة ويحوّلها إلى فعل حاسم يقود اليمن نحو التحرير الشامل.. إنها لحظة يتوحد فيها تاريخ اليمن وفصل النصر المبين، إنها لحظة تشبه الفجر بعد الليل الطويل، ويبقى القائد في هذه اللحظة هو ضمير الأمة وصوتها الذي يجرؤ على اتخاذ القرار في الساعات الحرجة، ويقود اليمن نحو الأمان.. حيث الحرية والكرامة والعدل والمساواة والعيش الرغيد.



من الخطوط الامامية لجبهات تعز

قائد المنطقة العسكرية الرابعة يؤكد رفع الجاهزية ويشد بثبات الرباطين



كما استمع اللواء شكري من القيادات الميدانية إلى شرح حول الأوضاع العامة واحتياجات القوات ومستوى تنفيذ المهام، مؤكداً أهمية استمرار الحضور الميداني ومتابعة أوضاع المقاتلين والوقوف على احتياجاتهم، بما يعزز قدرة الوحدات على أداء واجباتها بكفاءة واقتدار.

وشدد قائد المنطقة العسكرية الرابعة على رفع مستوى الجاهزية واليقظة والانضباط، وتعزيز التنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الوحدات، مؤكداً أن المرحلة تتطلب أعلى درجات الاستعداد والجاهزية والتعامل المسؤول مع مختلف المستجدات والتحديات.

وأشاد اللواء حمدي شكري بالروح المعنوية العالية والثبات الذي تديسه القوات الماربة في الخطوط الامامية، مثنياً جهودها وتضحياتها في أداء واجبها، مؤكداً أهمية الحفاظ على مستوى الجاهزية والانضباط والالتزام بالمهام الموكلة إليها.

أكد اللواء شكري أن المتابعة الميدانية ستظل مستمرة للوقوف عن قرب على أوضاع منتسبي القوات المسلحة، وتعزيز التواصل والتنسيق بين القيادات والوحدات، بما يسهم في رفع مستوى الأداء والجاهزية، والاستعداد للتعامل مع مختلف التطورات والمستجدات خلال المرحلة المقبلة.

وحضر الزيارة العميد عمار الجندبي، قائد اللواء الخامس حماية رئيسية، وعدد من قادة الوحدات وقادة الجبهات والضباط.

أكد قائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء حمدي حسن شكري، أهمية رفع مستوى الجاهزية واليقظة والانضباط في مختلف جبهات محور تعز، وتعزيز التنسيق وتوحيد الجهود بين الوحدات العسكرية، بما يواكب مستجدات المرحلة ويعزز القدرة على التعامل مع مختلف التحديات الميدانية.

جاء ذلك خلال تفقده، برفقة قائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، يوم الثلاثاء، الخطوط الامامية في عدد من جبهات محور تعز، في إطار الزيارات الميدانية لمختلف المحاور، للاطلاع المباشر على أوضاع الرباطين في الجبهات والوقوف على مستوى الجاهزية والانضباط، بحضور عدد من قادة الوحدات العسكرية في محور تعز.

واطلع اللواء حمدي شكري خلال جولته التفقدية على أوضاع القوات في عدد من الجبهات القتالية، بينها الجبهة الشرقية، والمنفذ الشرقي للمدينة، والجبهة الغربية، وجبهة وادي حذران، وجبهة الشقب، والجبهة الجنوبية.

واستمع قائد المنطقة العسكرية الرابعة من قائد الفرقة السابعة درع الوطن اللواء الركن يوسف الشراجي، وقائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، إلى إيجاز حول مستجدات الأوضاع الميدانية في مسرح العمليات، ومستوى الجاهزية والتنسيق بين قيادة المنطقة والفرقة وقيادة المحور والوحدات العسكرية الماربة في الجبهات.

معركة اليوم تصنع الغد

لأن كل فرد في المجتمع يتحصن بالمعرفة الصحيحة يمثل مساحة جديدة يستعيدوها الوعي من الخرافة، وكل وعي يترسخ على قاعدة المواطنة يمثل خطوة نحو تحقيق منافع الاستقطاب غير السوي، وإغلاق الطريق بإحكام أمام أي محاولة لعودة مشاريع العنصرية والطائفية والارهابية.

إن مستقبل اليمن يبدأ من وعي أبنائه اليوم، بخطورة فكر جماعة الحوثي الإرهابية الإمامية الكهنوتية الجديدة وعدم الانخراط في صفوفها ورفض أفكارها الدخيلة على ثقافتنا وهويتنا الوطنية والتمسك بالقناعات الراسخة التي تقوم على التوحد والتآخي والتعاون والمواطنة والعدالة والحرية والكرامة والعمل على تحويل هذا الوعي إلى قوة اجتماعية قادرة على إضعاف وتفكيك مشروع ميليشيا الحوثي، وتجريدها من أهم ادواتها في الاستقطاب والتأثير.

وفي الخلاصة، فإن تحصين الهوية الوطنية ومسؤولية وطنية جامعة، لا تنحصر في جهة بعينها ولا ترتبط بظرف مؤقت. إنها معركة وعي مستمرة واستحقاق استراتيجي لصياغة ملامح اليمن، وبناء مستقبله بأيدي أبنائه، وترسيخ هويته الوطنية، وتعزيز مناعة مجتمعه أمام مشاريع الهيمنة والتفتيت القادمة من خارج الحدود.

العنصري والاستعلائي والامتياز الطبقي.

وبالتالي تصبح ضرورة الفهم الديني السليم والخطاب المعتدل والتوعية بخطورة التجهيل والتضليل أحد أهم خطوط الدفاع عن مستقبل الاجيال، وأساساً لبناء مجتمع أكثر تماسكاً وقدرة على مواجهة مشاريع التجهيل التي تستغلها جماعة الحوثي ومن على شاكلتها للسيطرة والتسلط على المجتمع.

وفي المرحلة المقبلة، يتقدم الرهان على قدرة المجتمع على إنتاج وعي وطني مضاد، تتكامل في صناعته

أدوار الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام والجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع. ويقود هذا التكامل إلى تنشئة إنسان يمني مدرك لتاريخه، واع بحقوقه، مؤمن بالمواطنة المتساوية، ورافض لتحويل الدين أو الهوية إلى أدوات للهيمنة والإقصاء. وتأتي أهمية البرامج الإرشادية والخطاب الديني في مقدمة مسارات مواجهة التضليل والتبعية الخاطئة، باعتباره استثماراً استراتيجياً في استقرار الوطن وتطوره.



عمر احمد

إن حسم المعركة الوطنية، واستعادة مؤسسات الدولة، وإنهاء انقلاب ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، يمثل أولى حلقات بناء الوطن التي تتكامل مع معركة أخرى لا تقل أهمية، هي معركة الوعي؛ فجهود استعادة الدولة تترافق مع مواجهة مصيرية لحماية الهوية الوطنية من محاولات التجريف، وصونها من مشاريع التطييف والصلالوية المقيتة.

وتبدأ المواجهة الحقيقية ببناء جيل مسلح بالعلم؛ علم يعصمه من الخرافة التي تسعى جماعة

الحوثي الإرهابية جاهدة إلى تكريسها، عبر نشر ثقافة مشحونة بفكر مسموم بالطائفية وتزور الكراهية والعنف ضد الآخرين. الامر الذي يجب علينا الوقوف والتصدي له بتحصين الأجيال بوعي يمنحها القدرة على تمييز جوهر الدين الإسلامي الحقيقي القائم على الاعتدال والوسطية وبين من يدعي الاسلام ليتخذ وسيلة لخدمة مشروعه الطائفي وفرضه بقوة السلاح فككرة ادعاء الحق الإلهي، القائمة على الفرز



قيادة عسكريون لـ«سبتمبر»:

الطيران المسيّر تطور نوعي واستراتيجي غير معادلة المعركة

أكد عدد من ضباط القوات المسلحة أن إدخال الطيران المسيّر إلى منظومة القوات المسلحة يمثل تطوراً نوعياً واستراتيجياً في مسار تحديث القدرات العسكرية، ومواكبة متطلبات المعركة الحديثة، مشيرين إلى أن هذه المنظومة أضافت قدرات جديدة في مجالات الاستطلاع والمراقبة والإسناد والاستهداف، وعززت من سرعة الاستجابة ودقة التعامل مع التطورات الميدانية. وأوضحوا أن امتلاك هذه القدرات جاء في إطار جهود القوات المسلحة لتطوير أدواتها ورفع جاهزيتها، في ظل التصعيد المستمر للمليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران. وأضافوا أن أهمية هذه المنظومة لا تقتصر على الجانب العملي، بل تمتد إلى تعزيز ثقة المقاتلين ورفع معنوياتهم، بما يعكس توجه القوات المسلحة نحو بناء قدرات أكثر تطوراً، قادرة على التعامل مع متغيرات المعركة ومتطلباتها. وفي هذا الاستطلاع، نقلت «26 سبتمبر»، حديث عدد من القادة والضباط والجنود، حول الطيران المسيّر وأهميته في أداء القوات المسلحة، وما أضافه إلى قدراتها الميدانية.

استطلاع/ الشؤون العسكرية

الوسائل العسكرية الأخرى، وإنما يعزز تكاملها، مؤكداً أن توظيف التقنيات الحديثة ضمن منظومة متكاملة يرفع من قدرة القوات المسلحة على الاستجابة للمتغيرات. وأضاف أن تطوير الطيران المسيّر يمثل جزءاً من عملية مستمرة لتحديث جاهزية القوات المسلحة ورفع مستوى قدراتها في مواجهة مختلف تطورات الميدان.

إضافة مهمة للمقاتل

وفي السياق، ركز الملازم أول محمد عبده، قائلاً إن وجود وسائل استطلاع جوية حديثة يساعد الوحدات الميدانية على الحصول على معلومات أفضل عن الموقف، ويمنحها دعماً إضافياً أثناء تنفيذ المهام.

وأوضح أن أهمية هذه القدرات بالنسبة للمقاتل لا تقتصر على الجانب التقني، وإنما تتمثل في الشعور بوجود منظومة إسناد تساعد على أداء مهمته في ظروف الميدان الصعبة.

وأكد أن الجمع بين قدرات القوات البرية ووسائل الاستطلاع الحديثة يعزز التكامل بين مختلف مكونات العمل العسكري، ويمنح القوات خيارات أوسع في التعامل مع متغيرات المعركة.

وأضاف أن التطور الذي تشهده القوات المسلحة في مجال الطيران المسيّر يمثل خطوة مهمة نحو بناء قدرات أكثر تطوراً، ويعطي المقاتلين ثقة أكبر بأن المؤسسة العسكرية تعمل على توفير الأدوات التي تتناسب مع طبيعة المرحلة المقبلة.

مسار متواصل

تكشف شهادات القادة والضباط والجنود أن الطيران المسيّر لم يعد يُنظر إليه باعتباره مجرد وسيلة عسكرية إضافية، بل أصبح جزءاً من تحول أوسع في طريقة إدارة العمليات، من خلال توسيع قدرات الاستطلاع، وتسريع وصول المعلومات، وتحسين قراءة الميدان، ودعم القوات الموجودة على الأرض.

وبينما يظل التطوير التقني مرتبطاً بالتدريب والكفاءة البشرية والتكامل بين مختلف وسائل العمل العسكري، فإن دخول الطيران المسيّر إلى منظومة القوات المسلحة يعكس اتجاهًا واضحاً نحو بناء قدرات أكثر حداثة وجاهزية.

وفي الميدان، لا تُقاس قيمة هذه القدرات بالتكنولوجيا وحدها، بل بقدرتها على خدمة المقاتل، وتحسين القرار، وتعزيز الاستجابة، ورفع كفاءة القوات المسلحة في مواجهة التحديات التي تفرضها المعركة.



وأكد الزبيلي أن استخدام القوات المسلحة للطيران المسيّر حقق نجاحات ميدانية، من بينها استهداف عناصر وقيادات مليشيا الحوثي الإرهابية، معتبراً أن هذه النتائج تؤكد أن تطوير وسائل القوات المسلحة جاء استجابة لطبيعة التصعيد والتغير المستمر في أساليب القتال.

وأشار إلى أن امتلاك هذه القدرات يفرض على مليشيا الحوثي إعادة حساباتها، ويحد من قدرتها على التحرك في الميدان، مؤكداً في الوقت ذاته أن المؤسسة العسكرية تواصل تطوير قدراتها وفقاً لمتطلبات المرحلة.

وفي الجانب المعنوي، قال الزبيلي إن ظهور قدرات جديدة لدى القوات المسلحة يعزز ثقة المقاتلين بمؤسستهم العسكرية، ويؤكد لهم أن المؤسسة لا تقف عند الوسائل التقليدية، بل تعمل على تطوير أدواتها بما يتناسب مع طبيعة المعركة.

وأضاف أن هناك جوانب أخرى من التطوير العسكري لا يمكن الإعلان عن تفاصيلها في الوقت الراهن، بحكم طبيعة العمل العسكري، مؤكداً أن ما ظهر حتى الآن يمثل جزءاً من مسار أوسع لتحديث القدرات ورفع الجاهزية.

منظومة متكاملة

وأكد الرائد تركي المخلافي أن المسيّرات تجمع بين مهام الاستطلاع والمراقبة وتوفير المعلومات والإسناد، وهو ما يجعلها عنصراً مساعداً في تحسين الوعي بالميدان ودعم عملية اتخاذ القرار. وأشار إلى أن التطور في هذا المجال لا يعني الاستغناء عن

موضخاً أن التكنولوجيا لا تحقق أهدافها من دون كوادر قادرة على فهم إمكانياتها واستخدام المعلومات التي توفرها بصورة صحيحة.

وأكد أن تطوير الطيران المسيّر يأتي ضمن توجه أوسع لمواكبة التطور التقني في العمل العسكري، وتعزيز قدرات القوات المسلحة في مختلف محاور العمليات.

تحول نوعي واستراتيجي

وأكد العميد الركن صالح البيل، أن الطيران المسيّر غيّر من أساليب متابعة ميدان المعركة، من خلال توفير معلومات آنية عن تحركات القوات المعادية، بما يساعد القوات الميدانية على التعامل مع تطورات الموقف بصورة أكثر فاعلية.

وأضاف بالطيران المسيّر يتم مراقبة طرق الإمداد وتحركات قيادة العدو ومراكز القيادة والعمليات والاستخبارات، إلى جانب رصد تحركات المقاتلين.

واقع جديد

ورأى العقيد منصور الزبيلي، أن دخول الطيران المسيّر إلى منظومة القوات المسلحة يعكس تحولاً في طبيعة المعركة، خصوصاً في ظل التصعيد المتواصل للمليشيا الحوثية الإرهابية. وأوضح أن الحروب الحديثة أظهرت تنامي دور الطائرات المسيّرة في الاستطلاع والمتابعة والاستهداف، مشيراً إلى أن هذا التطور انعكس على طبيعة التعامل مع الجبهات ومصادر التهديد.

في البداية، أكد العميد الركن أمين الغيثي أن امتلاك القوات المسلحة للطائرات المسيّرة يمثل نقلة نوعية في قدراتها العملية، مؤكداً أن أبرز ما أحدثته هذه المنظومة هو توفير صورة أكثر وضوحاً وآنية عن الميدان، بما يساعد القيادة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

وقال في حديث لـ «سبتمبر نت»، إن الطيران المسيّر أضاف قدرة مهمة إلى وسائل الاستطلاع والمراقبة، وأتاح متابعة التطورات الميدانية بصورة أكثر مباشرة، بعد أن كانت المعلومات تعتمد بدرجة أكبر على وسائل الرصد الأرضية والتقارير الميدانية التي تحتاج إلى وقت حتى تصل إلى مراكز القيادة.

وأوضح أن هذه القدرات أسهمت في تحسين الوعي بالميدان وتسريع دورة اتخاذ القرار، معتبراً أن امتلاك «عين في السماء» يمنح القائد قدرة أفضل على فهم تطورات الموقف وربطها بالمعطيات الموجودة على الأرض.

وأشار الغيثي إلى أن أهمية المسيّرات لا تقتصر على الجانب التقني، بل ترتبط أيضاً بكفاءة الكوادر التي تشغلها وتتعامل مع المعلومات التي توفرها، مؤكداً أن التدريب والتأهيل يمثلان عنصراً أساسياً في نجاح أي منظومة عسكرية حديثة.

وأكد أن التطور الذي شهدته القوات المسلحة في هذا المجال يعكس توجهها نحو تحديث أدواتها ورفع جاهزيتها، ومواكبة متطلبات المعركة الحديثة، بما يعزز قدرتها على التعامل مع مختلف التطورات الميدانية.

تعزيز الردع

من جانبه، أكد العميد عادل المروسي، أن القيمة الأبرز للطيران المسيّر تتمثل في تعزيز قدرات الاستطلاع وتوفير معلومات تساعد الوحدات العسكرية والقيادة على تكوين صورة أكثر شمولاً عن الموقف الميداني.

وقال إن المسيّرات وفرت وسيلة إضافية لمراقبة مسرح العمليات، وأسهمت في تحسين تدفق المعلومات بين الوحدات الموجودة في الميدان ودوائر القيادة، الأمر الذي يعزز القدرة على التعامل مع المتغيرات بصورة أكثر دقة.

وأوضح أن المعلومات التي توفرها وسائل الاستطلاع الجوي تمثل عنصراً مساعداً في تقدير الموقف، لكنها لا تلغي دور الإنسان، مؤكداً أن ضباط وأفراد الاستطلاع يظلون جزءاً أساسياً من عملية التحقق والتحليل وربط المعلومات بالواقع الميداني.

وشدد المروسي على أهمية مواصلة تدريب وتأهيل منتسبي القوات المسلحة للتعامل مع التقنيات الحديثة،



مشاهد وصور من يوميات الحرب ضد مليشيا فارس

العسكرية.

وأُسفرت العملية عن استهداف ثكنتين للمليشيا، ما أدى إلى مصرع عدد من عناصرها الموجودين فيهما، إلى جانب تدمير معدات حفر تستخدم في أعمال استحداث الخنادق وإنشاء التحصينات العسكرية.

*الثنين 2026-08-24:

- القوات المسلحة - مسيرات المنطقة العسكرية السادسة تستهدف عربة تابعة للمليشيا الحوثية في محزام ماس.

- القوات المسلحة - المنطقة العسكرية السابعة تستهدف مجاميع للمليشيا الحوثية في هيلان.

- القوات المسلحة - اللواء 141 مشاة يستهدف ثكنة تابعة للمليشيا الحوثية في هيلان.

- القوات المسلحة- مسيرة المنطقة العسكرية السابعة تستهدف مجاميع لعناصر المليشيا الحوثية.

- القوات المسلحة - المنطقة العسكرية السادسة تستهدف موقع تابع للمليشيا الحوثية.

*الثلاثاء 2026-08-25:

القوات المسلحة - مدفعية اللواء 141 مشاة تستهدف تجمعات لأفراد المليشيا الحوثية في مواقع تابعة للمليشيا الحوثية.

القوات المسلحة - مسيرة المنطقة العسكرية الثالثة تتعقب وتستهدف أفراد المليشيا الحوثية.

القوات المسلحة - مسيرة المنطقة العسكرية السادسة تستهدف مدفعية تابعة للمليشيا الحوثية في جبال النذر.

القوات المسلحة - قوات الطوارئ اليمنية تستهدف جمع أفراد وعربة تابعة للمليشيا الحوثية بصعدة.

نشرت القوات المسلحة مشاهد لقصف مدفعي وضربات بالطيران المسير مركزة ودقيقة وجهها إبطال القوات المسلحة في الساحل الغربي في محوري البرح وحيس-جنوب مدينة الحديدة. استهدفت الضربات مركز القيادة والسيطرة في جنوب الحديدة، ما أسفر ذلك عن تدمير البات وعناد عسكري للمليشيا الحوثي الإرهابية ومصرع أكثر من 14 صريعاً، و19 جريحاً من عناصر مليشيا الحوثي بينهم قادة ميدانيون على رأسهم مسؤول شؤون الأفراد والمسؤول الثقافي اللواء.

كما فكك قوات خفر السواحل لغم بحري زرعتة مليشيا الحوثي الارهابية في الممر الدولي بالقرب من مضيق باب المندب.



الطيران المسير يرسم ملأحم البطولات للقوات المسلحة

بحق اليمن وشعبه رجحت كفة ميزان "الانقضاضية" بالاقصاص وتحقيق العدالة ومعاقبة مليشيا فارس على جرائم التي ترتكها.

وأظهرت المشاهد أيضاً، مسيرات القوات المسلحة وهي تقتحم خنادق وتدمر تحصينات مليشيا الحوثي الإرهابية في معاقلها بجبهات محافظة صعدة، ومسيرات أخرى تستهدف عربات وعناد للمليشيا الحوثية في جبهة الكسار-غرب مأرب.

- مقطع يظهر استهداف قوات الجيش قيادي حوثي، المقطع نفسه يوثق قيام أحد أفراد الحوثيين بأخذ سلاح القيادي والإجهاز عليه وتصفيته بإطلاق الرصاص على رأسه، وأخذ ما معه سلاح ثم الهروب.

صقور العمالقة الجنوبية تستهدف ثكنات في جبهة البيضاء ومصرع عناصر حوثية وتدمير معداتها.

- استهدفت صقور قوات العمالقة، عددًا من الثكنات التابعة للمليشيا الحوثية الإرهابية، في جبهة محافظة البيضاء الحاذية لمحافظة لحج، من خلال عمليات رصد ومتابعة لتحركات المليشيا واستحداثاتها

وتجمعات قتالية للمليشيا في خطوط التماس ضمن نطاق المنطقة العسكرية الخامسة بمحافظة حجة.

- وأظهرت الفيديوهات، طيران المسير للقوات المسلحة في المنطقة الثالثة يستهدف بضربات دقيقة تجمعات ومعدات مليشيا الحوثي في جبهات غرب مأرب. بينما مقطع آخر يوضح استهداف الطيران المسير للقوات المسلحة مواقع لإطلاق الطيران المسير للمليشيا الحوثية الإرهابية في جبهات مأرب أيضاً.

ومقطع ثالث يظهر مدفوعات وحدات من المنطقة العسكرية الثالثة للقوات المسلحة تستهدف تجمع لقيادات حوثية في مأرب كذلك.

كما وزعت غرفة العمليات والسيطرة، عددا من مقاطع الفيديوهات، أظهرت جانباً من استهداف القوات المسلحة- قوات الطوارئ وهي تستهدف مواقع وتحصينات مليشيا الحوثي في محاور الرزاميات، وقوات المنطقة العسكرية الخامسة تستهدف تجمعات للمليشيا الحوثية وتطاردتها وهي تحاول الاختباء بين الأشجار، لكن شر أعمالها التي ارتكبتها من جرائم

مشاهد من البطولات في جبهات محافظة مأرب يوضح التي سقط فيها قيادات حوثية ميدانية، وما خفي كان أعظم.. الحصاد مستمر.

*الأحد: 2026-08-23:

نشرت القوات المسلحة مشاهد ومقاطع فيديوهات وثقت تنفيذ الطيران المسير سلسلة ضربات دقيقة استهدفت آليات وتجمعات وقيادات ميدانية للمليشيا الحوثية الإرهابية في عدة جبهات قتالية، مكبدًا مليشيا الحوثي خسائر عسكرية بشرية ومادية فادحة في صفوف المليشيا الإيرانية، بل إن المشاهد أظهرت مدى دقة الضربات القوية والعنيفة التي يوجهها سلاح الطيران المسير ومدفوعات القوات المسلحة في مختلف جبهات مسرح العمليات العسكرية.

وأظهرت المشاهد عمليات تعقب وملاحقة لتعزيزات واستهداف عربات إمداد ومواقع قتالية في جبهات العريقات، والكسار، وماس، وتبة لبيك بنطاق المنطقة العسكرية السابعة. كما امتدت عمليات المسيرات الحكومية لتطال مواقع

القوات المسلحة لمواقع وآليات قتالية تابعة للمليشيا الحوثية الإرهابية..

- سلاح الجو المسير يستهدف عربة عسكرية تابعة لمليشيا الحوثي الإرهابية في محزام ماس شمال مأرب.

- مشاهد جديدة توضح القوات المسلحة تستهدف عربات إمداد وعناصر وقيادات ومواقع قتالية وتجمعات للمليشيا الحوثية الإرهابية في جبهات متفرقة من مسرح العمليات العسكرية في اليمن.

- مشاهد جديدة القوات المسلحة تستهدف عربات إمداد وعناصر وقيادات ومواقع قتالية وثكنات وتجمعات للمليشيا الحوثية الإرهابية في مختلف جبهات مسرح العمليات العسكرية.

جبهات متفرقة

- في ضربات مركزة ودقيقة مقطع فيديو يوضح مدفعية وسلاح الجو المسير التابعة للمنطقة العسكرية السابعة، يكون ثكنات وتجمعات مليشيا الحوثي الإرهابية في جبهة "ماس" والجبهات الغربية لمحافظة مأرب..

ومقطع فيديو آخر يظهر

على مدى أسبوع نشرت القوات المسلحة، مقاطع فيديوهات لعملياتها العسكرية النوعية في مختلف جبهات مسرح العمليات العسكرية الجبهات (الشرقية، الغربية، الجنوبية، الشمالية).. مشاهد توثق لحظات الضربات المسددة والدقيقة التي وجهها أبطال سلاحي الطيران المسير والمدفعية في القوات المسلحة ضد تجمعات مليشيا الحوثي الإرهابية ودكت ثكنات ودمرت الآليات العسكرية التابعة للمليشيا الحوثية الإرهابية في مختلف جبهات القتال.

وأظهرت مشاهد الفيديوهات حجم الرعب الذي أصاب مقاتلي المليشيا الحوثية، والفرار الجماعي لعناصرها كالجردان تاركين خلفهم مواقع تحصيناتهم، والطيران المسير يلاحقهم. المشاهد أظهرت البطولات التي يسطرها أبطال القوات المسلحة بمختلف صنوفها وتشكيلاتها العسكري، وهم يواصلون في دك تحصينات المليشيا واصطياد عناصرها بدقة متناهية وتحويل تجمعاتهم إلى مقابر متحركة بعمليات نوعية لا تبقى ولا تذر. صحيفة «26سبتمبر» ترصد على مدار اسبوع المشاهد الحية التي توثق اللحظات المرمعة التي يكتبها الطيران المسير في القوات المسلحة، ومدفوعات وأبطالها الأبطال، وهم يدسون بدقة متناهية تحصينات ويدمران الآليات القتالية ومسيرهم، يقتحمون خنادق مواقع ويصطاد تجمعات مليشيا الحوثي الإرهابية الكهنوتية في مختلف الجبهات والمحاور القتالية.. وهاكم موجز ذلك:

*الخميس 2026-08-19:

الطيران المسير للقوات المسلحة ينفذ غارات نوعية على عناصر وتجمعات مليشيا الحوثي الإرهابية في مسرح العمليات القتالية للمنطقة العسكرية الخامسة.

القوات المسلحة تستهدف مواقع وتجمعات وآلية للمليشيا الحوثية في مناطق متفرقة من جبهات مأرب وحجة والساحل وتعز وصعدة.

*الجمعة: 2026-08-20

- القوات المسلحة تستهدف موقعا قياديا وتجمعات للمليشيا الحوثي في جبهات مأرب.

- الطيران المسير للقوات المسلحة يستهدف آلية قتالية وعناصر ومواقع للمليشيا الحوثية في جبهات الجوف وحجة وشمال غرب مأرب.

*السبت: 2026-08-21

- مشاهد من استهدافات

الحوثي كنسخة مكتملة من الإمامة الزيدية



عبدالله اسماعيل

الفصل بين الحوثية والزيدية الإمامية لم يعد ممكناً إلا في الخطاب التبريري، فالحوثي اليوم هو الزيدية في لحظة انكشافها الكامل.

لا توجد جماعة دينية راديكالية بلا منطلق فكري واضح، حتى وإن حاولت إخفاؤه خلف شعارات سياسية أو وطنية مرحلية. فالأفكار والعقائد هي التي تصوغ بنية هذه الجماعات، وتحدد شكل قيادتها، وخطابها العام، وطريقة تعاملها مع المجتمع، كما تبرر العنف الذي تمارسه باسم الدين أو "المشروع".

وتظهر هذه الحقيقة بأوضح صورها عندما تنتقل الجماعة من موقع الحركة إلى موقع السيطرة. حينها، لا يعود الخطاب قابلاً للمناورة، وتتحول العقيدة من نصوص مؤجلة إلى سياسات مفروضة، وهو ما حدث تماماً

مع جماعة الحوثي، التي لم تستطع طويلاً الاستمرار في استخدام خطاب التقية للهروب من حقيقتها بوصفها الامتداد المعاصر للإمامة الزيدية. تركزت بنية الحوثي على فكرة القائد الرباني، والمرجعية الدينية والدنيوية الملزمة، والمصدر الحصري لفهم القرآن وتحديد الصواب الإلهي. ويجري تكريس هذه الفكرة عبر ربط القائد بخرافة "آل البيت"، وصولاً إلى تسميته بآل الرسول، وتحويل معارضته إلى خروج عن الدين، وهو عين ما قرره الكهنة منذ الرسي إلى

جميع الكهنة بعده.

هذا التصور لا يحتمل التعدد أو الاختلاف، بل يقوم على احتكار الحقيقة الدينية، وتحرير النقد، وشيطنة المجتمع، ورفع التراث الإمامي، خصوصاً تراث يحيى الرسي، إلى مرتبة النص

المقدس، ثم تُستدعى تلك النصوص لتبرير خرافة الاصطفاء السلاطي والعنف والهيمنة. "والله لو أطعتموني ما فقدتم من رسول الله إلا شخصه" كما يقرر الرسي طبابا. وما تشهده مناطق سيطرة الحوثي اليوم من تطبيع قسري، وفرض لمفردات الولاية، وتدين للسياسة، وتسخير للتعليم والمناجر والمناسبات الدينية، هو التطبيق العملي للنظرية الزيدية الإمامية حين تمتلك السلطة. لهذا، فإن الفصل بين الحوثية والزيدية الإمامية لم يعد ممكناً إلا في الخطاب التبريري، فالحوثي اليوم هو الزيدية في لحظة انكشافها الكامل: فكراً وسلوكاً، خطاباً وممارسة، وأي مواجهة تقتصر على البعد العسكري أو السياسي، دون تفكيك هذا الأساس الفكري، ستبقى مواجهة ناقصة، تؤجل الانفجار ولا تمنعه.

المعركة الحقيقية ليست فقط مع جماعة مسلحة، بل مع منظومة فكرية تعيد إنتاج الكهنوت باسم الدين، وتختطف الدولة والمجتمع تحت لافتة "البلطين".

الذكاء الاصطناعي والغباء الحوثي!



راند /ايوب الكهالي

دخلت الحرب التي تخوضها القوات المسلحة للقضاء على انقلاب مليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران مرحلة جديدة بأساليب قتال جديدة تواكب التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم مؤخراً خصوصاً طفرة الذكاء الاصطناعي الذي يكاد يتجاوز حدود العقل والمنطق من خلال ما قدم ولا زال من تقنيات عالية الدقة والاحترافية في مختلف مجالات الحياة بعد أن كانت إلى قبل سنوات معدودة ضرباً من الخيال.

وبالعودة لمعركة استعادة الدولة، فقد سارعت القوات المسلحة لمواجهة ذلك التطور التكنولوجي والاستفادة منه في ميدان القتال لما له من فعالية ونجاعة كبيرتين على أرض المعركة.

يدور الحديث هنا حول سلاح العصر الذي قلب موازين الصراعات وغَيَّر معادلات الحروب حتى جعل من الأسلحة الفتاكة والتقنية وبعيدة المدى وحتى الطائرات الحربية المختلفة والقاذفات الاستراتيجية والسفن الحربية والبوارج عبارة عن أعباء تثقل كاهل صاحبها وحولها من أسلحة ردة رئيسية وحاسمه إلى مجرد أهداف ميسرة يسهل اصطبارها وتدميرها بسهولة بالغة وبتكلفة لا تكاد تذكر.

أنه الطيران المسير أو طيران "الدرونز" الذي ظهر على الساحة العالمية مؤخراً وجعل المعارك القتالية تصبح أكثر سهولة ، وتحقيق الأهداف أكبر فعالية ، والحقا الخسائر الفادحة بالعدو أشد فتكاً ، وكل ذلك عن بُعد ودون الحاجة لتحريك القوات على الأرض ، وادماً ما تكون الغلبة في هذه المعارك الحديثة لصالح السبق باستخدام تلك الوسائل والتقنيات ، وقد تمكن الجيش اليمني من خطف هذه الميزة في معركة إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة من خلال القيام بتشكيل وتأهيل ألوية قتالية متكاملة تخصص طيران مسير معززة بمختلف أنواع الدرونز الهجومية والانتحارية والاستطلاعية المزودة بأحدث التقنيات بما فيها الذكاء الاصطناعي، وإدخال جزء منها إلى مسرح العمليات في مختلف الجبهات ابتداءً من المعركة التي انطلقت مؤخراً ، وقد كانت النتائج حاسمة وصادمة وواضحة العيان للعالم كله وموقفة بالصوت والصورة والمكان والزمان من مختلف المحاور والجبهات بعيداً عن الكذب والزيغ والتلفيق التي تلجأ له المليشيات اللعظمية على الضربات المزلزلة التي تتلقاها ، اسراب من قوات الطيران المسير تقودها طواقم عسكرية مبنية مؤهلة بأعلى المستويات جعلت السماء تمطر قذائف فوق رؤوس المليشيات بضربات مركزة وعالية الدقة، حصدت مجاميعها ودمرت تحصيناتها وقضت على مخزونها وقطعت خطوط امداداتها وسحقت تعزيزاتها وحرقت معداتنا ومنعت تحركات عناصرها ودخلت إلى أعماق اوكارها مخلفة مئات القتلى واضعافهم جرحى ، وكل ذلك خلال أيام معدودة فقط ، وبواسطة الطيران المسير فقط ، ماجعل المليشيات تقف عاجزة ومذهولة من هول الصدمة التي لم تكن تتوقعها على الإطلاق ، فلجأت للوسيلة الوحيدة المتاحة لها والتي تقلح بها دوماً من خلال إنتاج ونشر مقاطع فيديو بهدف التخفيف من هول الضربات التي تلقتها ، لكن تلك المقاطع سرعان ما تحولت إلى ضربة عكسية وفضيحة جديدة تضاف إلى ملفاتها السابقة بكونها إما مقاطع مولدة بالذكاء الاصطناعي بشكل فاضح أو منقولة من بلدان أخرى بشكل واضح ، وهذا يختصر معاناة المليشيات تحت وطأة ضربات صقور الدرونز بالقوات المسلحة اليمنية الذي أحدث الفارق ورجح كفة الجيش بقوة كبيرة في مختلف جبهات القتال.

هذا السلاح الحديث الذي جمع بين متناقضات عديدة - بساطة التركيب ، سهولة الاستخدام ، قوة التأثير ، قلة التكلفة ، دقة الضربات - استطاع أن يفتح صفحة جديدة ويرسم منعطفاً هاماً جداً في تاريخ الحروب والصراعات بالعالم ، ولكي تستوعب النقلة النوعية العجيبة التي أحدثها هذا السلاح، ما عليك سوى أخذ لمحة سريعة على مجريات الحرب الروسية الأوكرانية، وسترى كمية الأحداث المدوية التي يقوم بها الطيران المسير هناك ، لدرجة ان الدولة النووية الأولى عالمياً (روسيا) أصبحت عاجزة عن الدفاع عن عاصمتها موسكو التي تتعرض لضربات أوكرانية قاسية مقابل عجز تام للدفاعات الجوية الروسية بمختلف أنواعها ما وضع الدب الروسي بمواقف حرجة لا يحسد عليها ، وللتذكير أننا نتحدث هنا عن إحدى أهم وأبرز القوى العظمى في العالم والدولة المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع الأسلحة لجميع أصناف القوات ، والقوة النووية الأولى وإحدى أهم الكيانات الاقتصادية والنظرية في العالم ، مقابل جارتها أوكرانيا التي لا تُقارن بها ، والتي انهكتها الحرب ودمرت قواها حتى أصبحت تعتمد على الدعم الأوروبي والأمريكي بشكل شبه كامل ، إلا أنها تجيد إنتاج واستخدام سلاح العصر الحديث بشكل جيد ، وهذا يكفي لتحقيق إنجازات ميدانية كبرى، بل وكفيل لكسب الأفضلية من خلال ضربات الدرونز الاستراتيجية خصوصاً تلك التي تطلال القواعد الجوية والمطارات العسكرية ومرابض الطيران الحربي بمختلف أنواعه وكذلك الضربات القاسية التي تستهدف سلاح البحرية وإغراق العشرات من السفن الحربية المختلفة وتشل حركة الملاحة ، بالإضافة لاستهداف القطاع النفطي ومخزونه الاستراتيجي في مختلف أنحاء البلاد ، وصولاً للاستهداف المباشر والتكرر للعاصمة موسكو بشكل لا يُصدق ، وكل ذلك بواسطة الطيران المسير فقط ، ما يعني ان هذا السلاح بإمكانه إخضاع أعنى القوى التقليدية العظمى في العالم بكل سهولة ويسر ، ما بالك بمليشيات متخلفة تعيش بمعزل عن هذا الكون وترفض التعاطي مع تطورات العصر ولا يهيمها مواكبة ما يشهده العالم من تقدم وحدثة باعتبار كل ذلك مجرد مؤامرات لاختراقها واستهدافها والنيل منها وبان العالم كله بعقلياته وعلمائه وإنجازاته العلمية والعملية ليسوا أكثر من مجرد مخبرين وأدوات تخطط لضربها والقضاء عليها وفق عقليتها الغبية ، وبالتالي لا تكنولوجيا ولا ذكاء اصطناعي ولا تطور علمي ولا تقدم معرفي لا يقول لأي خطوات للتطوير أو أفكار للتجديد لدى هذه المليشيات في شتى مجالات الحياة ، ولذلك فإنه من المنطقي والطبيعي جداً أن تتلقى ضربات قاصمة بطرق وأساليب وتقنيات حديثة مختلفة بما فيها الذكاء الاصطناعي الذي يجد نفسه يؤدي مهاماً بالغة السهولة لما يتمتع به من قدرات خارقة مقابل غياب وتخلف مليشاوي مثير للدهشة والسخرية ، وهو أمر عجيب ، خصوصاً أننا نعيش عصر التكنولوجيا والحداثة ، إلا أن هذه المليشيات لازالت حبيسة عصور التخلف والظلام ولم تصل بعد مرحلة البدء باستخدام العقل البشرية بأبسط قدراتها بل تعيش على خرافات عفى عنها الزمن - تهرول عكس عقارب الساعة وتسعى لفرض واقع تجاوزته البشرية منذ مئات السنين وتظن - بل وتُصر بأنها في الطريق السليم - وهذا ما جعل بقائهما واقعاً مذبذباً ، وزوالها وعدا محتوماً ، والقضاء عليها يسواعد الأبطال وعقليات الأحرار أمراً محسوماً ، وقد أصبح قاب قوسين أو أدنى ، وأقرب أي وقت مضى ، فيآل اللقاء أيها الأحرار - إلى اللقاء .

خطى ثابتة نحو معركة الحسم الخاطفة



نقيب /ماجد الظاهر

مع توسع عملية الردع للتهديدات وتصعيد جماعة الحوثي الإرهابية وبناء على قرار مجلس الدفاع الوطني خلال اجتماعه الأخير انتقلت الضربات النوعية للطيران المسير من استهداف التحشيدات والالنيات الى مرحلة جديدة هي الاستهداف النوعي لقيادات مليشيا الحوثي وتحييد فاعليتها وضرب عمقها الدفاعي ونقاط القوة والسيطرة في أقصى النقاطات القتالية للعدو .

إن هذا التحول النوعي الناجح لضربات المسيرات تأكيد جلي بأن قدرات القوات المسلحة في إدارة سلاحها النوعي يسير وفق خطط المعركة في الاستخدام الصحيح للقوة النارية وفق الاهداف العسكرية العليا وبما يسهم في تحقيق الاهداف المرحلية والاستراتيجية .

ويمكننا القول ان تلك الضربات الدقيقة على اكثر الاهداف المعادية في اشد حلقاتها الامنية تحصينا - سواء كانت بالتكامل مع العناصر الاستخباراتية العاملة على الارض او وفق معلومات معطاه مسبقا - لان مسيرات جيشنا الباسل اثبتت قدرتها الفائقة في معالجة المعلومات تقنيا والوصول الامن والسريع الى قيادات اراهابية رفيعة وهامة يمثل القضاء عليها خطوة متقدمة نحو النصر .

ومما لا شك فيه ان استهداف القيادات الميدانية الرفيعة بهذه الدقة سيخلق زلزالا في البنية القيادية للعدو ويتسبب في شلل على مختلف المستويات القيادية. ويبدو من خلال سلسلة الضربات المركزة ان قرار الاستهداف لتلك القيادات الحوثية الارهابية مبني على تقييمات دقيقة اكدت على تصلب السمل القيادي وعدم المرونة والقدرة على سرعة اتخاذ قرار استبدال القائد من قبل المستوى الاعلى للتنظيم المليشاوي الحوثي. اضافة الى ذلك فإن الاثر النفسي والمعنوي سيكون حاضرا وبقوة فالتقة ستتهار ، ويتسبب ذلك في اختلال توازن الصف القيادي وفقدانه للقدرة على الحركة والاتصال الفعال بين اتباعه في الميدان .

وخلاصة القول ان الضربات بهذه الوتيرة وبهذا القدر من التكامل بين ابطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات يمكنهم من فرض السيطرة والتحكم بمجريات المعركة وحينها تكون ساعة الحسم قد آن اوانها وبسرعة خاطفة.

فبعد العمليات الناجحة في تليين خطوط الدفاع باستهداف القوى البشرية والمعدات تنتقل الموجات النارية الى العمق في عملية ديناميكية سينتج عنها تحويل النقاطات القتالية الى قطاعات منفصلة تعصف بها ازمة الثقة المتبادلة والهزيمة النفسية والاختراق الميداني وبالتالي تصبح المعركة القادمة اسرع زمنا واقل تكلفة.

سؤال بريء.. إجابته تغير مصير اليمن



د. هاني بن محمد القاسمي

قد يبدو السؤالُ في صياغته الأولى بسيطاً، أشبه باستفهامٍ عابر: "هل نحن مع الوطن أم ضده؟ لكنه، في السياق اليمني الراهن، يحملُ في طيّاته أكثر مما تحتل العبارة. إنه ليس سؤالاً عن الانتماء، بل عن الجوهر؛ ليس عن المشاعر، بل عن الأفعال؛ ليس عن الخطابات، بل عن الممارسات التي تُعيد تعريف علاقتنا بهذا الكيان المسمّى "وطن".

لا نقصد بالوطن حكومةً عابرة، ولا حزباً متنفّذاً، ولا جماعةً متحالفة، ولا مشروغاً سياسياً آنياً.

الوطن أوسع من هذا كله؛ إنه الفضاء الذي تتشكل فيه الهوية، والأرض التي ترتوي منها الذاكرة، والإطار الذي تنتظم فيه الحقوق والواجبات.

أمّا الدولة، بمفهومها القانوني الحديث، فهي ليست ملكاً لمن يتقلّد السلطة في لحظة ما، بل هي كيانٌ عامٌ قائمٌ على أسس ثابتة: تُصان فيه الحقوق، وتُحترم فيه المؤسسات، وتدار فيه الموارد بشفافية وفق القانون، وتُمارس فيه السلطة بوصفها مسؤولية، لا غنيمَةً، وتكليفًا، لا تشريعًا.

ليست أزمة اليمن مجرد أزمة سياسية عابرة، بل هي أزمةٌ وجوديةٌ في مفهوم الدولة نفسها. بعد سنوات الصراع، ها هي المؤسساتُ تتهافتُ، والاقتصادُ يتقلّصُ إلى أقلّ من نصف حجمه السابق، وها هو النفوذُ يفتّت خارج الأطر الرسمية، والمجتمعُ يئنّ تحت وطأة إرهابٍ متراكم.

الأرقام لا تكذب: أكثر من 22 مليون يمني سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية خلال عام 2026، وفق تقديرات الأمم المتحدة، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي الشعب يعيشون على حافة الهاوية، بينما تتنازع القوى السياسية ما تبقى من مقومات الدولة.

متى كان الحديث عن توحيد الإيرادات وضبط الموارد العامة رفاهيةً سياسية؟ ومتى كان تعزيز استقلال المؤسسات المالية وتحسين الخدمات ترغفاً فكرياً؟ إن هذه المسلمات، في حقيقتها، ليست اقتصاديةً فحسب، بل هي دستوريةٌ وقانونيةٌ بامتياز، لأنها تجيب عن أسئلةٍ كبرى: لمن تعود الموارد العامة؟ ومن يملك القرار في إنفاقها؟ ومن يتحمل مسؤولية حمايتها من العبث والهدر؟

"الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ترسم ملامح الدولة، لا مجرد الشعارات". لكن الخطأ الأكبر هو أن نحصر الأزمة في النخب السياسية وحدها؛ فالمجتمع أيضًا أمام مسؤوليته التاريخية في هذه المرحلة: كيف نطالب بدولة القانون، ثم نبحت عن استثناءٍ يميّز مخالفةً لقريب أو صاحب نفوذ؟ وكيف نصرخ بمكافحة الفساد، ثم نغضّ الطرف حين يأتي الفساد مغلّفًا بمنفعةٍ شخصية؟

وكيف نريد مؤسسات قوية، ونحن نبرّز الفوضى حين نخدم مصالحنا؟ الوطن لا يُبنى بالخطابات، بل بثقافةٍ وطنيةٍ جامعة، تعي أن المصلحة العامة ليست مجرد شعار، بل هي الأساس الذي تقوم عليه حياة الناس جميعًا.

من المأسى العجيبة التي لحقت بالجمع اليمني، أن السياسة تحولت من وسيلةٍ لإدارة الاختلاف إلى أداةٍ لتوسيع الشرخ؛ فأكبر البعض يقيس وطنيته بقدر قربهِ من طرفٍ ضد طرف، وأصبح الموقف من السلطة هو الفاصل في الانتماء.

وهنا لا بد من وقفة حازمة: ليس كل من عارض السلطة ضدّ الوطن، وليس كل من أيدها مع الوطن.

المعيار الحقيقي ليس في الهتاف، بل في الممارسة: هل يخدم الموقفُ الدولة أم يهدمها؟ هل يحمي القانونُ أم يستبدله بالأهواء؟ هل يعزّز المؤسساتُ أم يكرّس تعدد مراكز القوى خارجها؟ هل يصون المال العام أم يبرّر العبث به؟ هل يمهّد للسلام أم يرسخ الانقسام كأسلوب حياة؟

لا تحتاج اليمن اليوم إلى مزيدٍ من التخندق، ولا إلى خطابات تستنزف المتبقي من طاقتها؛ ما تحتاجه هو إعادة تعريف جريئة للأولويات: استعادة هبة الدولة، لا بوصفها سلطةً قمعية، بل كضامنٍ للحقوق. إعادة الاعتبار للمؤسسات، وجعلها هي المرجع، لا الأشخاص. جعل القانون فوق الجميع، بلا استثناءات. تحويل الوظيفة العامة إلى تكليفٍ ومسؤولية، لا إلى مصدر نفوذ أو مكاسب. جعل الموارد العامة حقًا للشعب، لا مجالاً للمساومات السياسية. "مهما بلغ التعب والإحباط من المواطن اليمني، يظل هو شريكاً أساسياً في أي مشروع نهضوي".

المجتمع الذي يرفض الفساد، ويحترم النظام، ويحافظ على الممتلكات العامة، ويرفض خطاب الكراهية، ويدافع عن حق الآخر في الاختلاف، هو مجتمع يضع حجر الأساس لدولة حقيقية قابلة للحياة. وفي المقابل، على النخب السياسية أن تستوعب حقيقة لا مفرّ منها: الناس لم يهودوا يحتملون أن تتحوّل خلافاتكم إلى جوعٍ يملأ بيوتهم، وانقطاعٍ للتيار الكهربائي عن أطفالهم، وانهيّارٍ لعملتهم بين أيديهم.

فالجوع لا يعرف انتماءً سياسياً، والخدمات المتوقفة لا تفرق بين مؤيد ومعارض، وسعر الصرف لا يسأل المواطن عن موقفه قبل أن يضرب قدرته على الصمود.

أما الإعلام، فله في هذه المعادلة حضورٌ لا يمكن تغافله؛ فهو ليس ناقلاً محايداً للأحداث، بل هو صانعٌ للوعي أو هادٍ له، حسب الرسالة التي يحملها. حين يتحوّل الإعلام إلى منصةٍ لتأجيج الخصومة، وتكريس الانقسام، وتقديم المبرّرات لكل طرفٍ على حساب الحقيقة، فإنه يكون قد تخلّى عن دوره الوطني، وصار جزءاً من المرض لا من الدواء.

وفي المقابل، حين ينهض الإعلام بدوره التنويري، فيكشف الفساد دون محاباة، ويرصد الانتهاكات دون تخويف، ويُعلي صوت المواطن العادي فوق أصوات النخب المتنازعة، فإنه يتحوّل إلى رافعةٍ حقيقية للدولة والمجتمع معاً. الإعلام اليمني اليوم بحاجة إلى مراجعة أخلاقية قبل أن يكون بحاجة إلى تمويل أو تقنية، لأنّه حين يغيب الصدق، يصبح كلّ ما يبثّه مجرد ضجيجٍ يزيد الأزمة عمقاً.

لذلك، فإنّ السؤال الحقيقي الذي ينبغي أن نضعه أمامنا كلّ يوم هو: مع ماذا نحن؟ إن كنا مع الدولة، فنحن مع القانون. وإن كنا مع القانون، فنحن مع المؤسسات. وإن كنا مع المؤسسات، فنحن مع المساءلة والشفافية. وإن كنا مع الوطن حقًا، فليُنأ أن نقبل بأنّه أكبر من الأشخاص، وأبقى من الحكومات، وأسمى من الأحزاب، وأعظم من كلّ الحسابات الضيقة.

سؤالٌ بريء، إذن، لكن إجابته تحتاج إلى شجاعة نادرة: هل نحن مع الوطن حقًا، أم أننا نريد وطنًا على مقاس مصالحنا ومواقفنا؟ الوطن لا يطلب من أبنائه أن يتفقوا في كلّ شيء، لكنه يطلب منهم ألا يجعلوا اختلافهم ذريعةً لهدم ما تبقى منه.

وفي اللحظة التي يصبح فيها الوطن هو الثابت، والسياسة متغيّراً، والمصلحة العامة هي المعيار، والقانون هو المرجع، عندها فقط يمكن لليمن أن تبدأ رحلة التعافي الحقيقي. لا لأن الخلافات ستختفي، بل لأن الخلاف سيعود إلى مكانه الطبيعي: داخل الدولة، لا فوقها.

عند: 25. أغسطس. 2026م

نقلوا معدات متقدمة لكشف المسيرات وتتبع إشاراتهما وتحديد مراكز التحكم

فضيحة أممية مرتبطة بعملية تمويه للطائرات الإيرانية الواصلة إلى مطار صنعاء

«شيبا إنتلجنس»: عسكريون من الحرس الثوري وصلوا إلى صنعاء على متن إحدى الطائرات التابعة للأمم المتحدة

جاء ظهور "ابو مصطفى" في صنعاء، بعد يوم من ترأس القائد الفعلي للحوثيين، الإيراني عبد الرضا شهلائي، اجتماعاً مشتركاً لقيادة عسكرية إيرانية مع قادة عسكريين في مليشيا الحوثي الإرهابية.

وكان وصول أبو مصطفى إلى جبهات مليشيا الحوثي الإرهابية في اليمن، جزءاً من خطوة أوسع تشمل ضباطاً من الحرس الثوري وخبراء مرتبطين بحزب الله، بهدف تعزيز التخطيط العملياتي والدعم الفني للحوثيين. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية صنفت "ابو مصطفى" إرهابياً عالمياً.

إلى ذلك، أكدت مصادر عسكرية في القوات المسلحة مصرع 3 خبراء من الحرس الثوري الإيراني، اثنان إيرانيان الجنسية والآخر عراقي، جراء غارات لطائرات مسيّرة تابعة للقوات المسلحة اليمنية في مأرب، بالإضافة إلى إصابة قائد اللواء الثالث فيما يُعرف بألوية الفتح في جماعة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وكشف الدكتور عبدالقادر الخزان، الأكاديمي والناشط اليمني، المهتم بالرصد الميداني وتتبع حركة الطيران في مطار صنعاء، عن عملية تمويه لهبوط 3 طائرات جميعها متوسط الحجم في مطار صنعاء صباح الاثنين الموافق 24 أغسطس 2026. ونشر الخزان في حسابه على منصة (X) جدولاً عن حركة المطار يوم 24 أغسطس 2026، وزمن هبوطها على النحو التالي:

- ط / 11.10 - 12.36
- ط / 12.31 - 13.08
- ط / 12.50 - 13.58

وفي منشور آخر له الثلاثاء، قال الدكتور الخزان، المهتم برصد حركة الطيران في مطار صنعاء: أن هناك عملية تمويه، واصفاً ذلك بـ«فضيحة أممية» مرتبطة بعملية تمويه للطائرات الثالثة في مطار صنعاء، مؤكداً أن تقريراً مفصلاً وموثقاً سينشره خلال اليومين المقبلين، والذي نشر منه ملخصاً، مرفقاً مع المنشور صورة قال إنها تمثل ملخصاً لإعلانها للتقرير المرتقب، الذي سيُنشر عبر موقع FraudWiki، وأن العمل عليه لا يزال في مرحلة المراجعة النهائية، إلى جانب إعداد النسخة المترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

مهرجان لطائرات الشحن في مطار صنعاء يكذب مزاعم الحصار وكان مطار صنعاء الدولي، قد شهد منتصف نهار الأربعاء الموافق 19 أغسطس 2026، حركة نشطة لطائرات الشحن. الأمر يكذب ادعاءات ومزاعم مليشيا الحوثي الإرهابية بأنها محاصرة، بالإضافة إلى غموض هويات وحمولات تلك الطائرات التي معظمها تصل إلى مطار صنعاء بلا تراخيص وبلا تفتيش لحمولاتها، لكنها تستغل الطائرات التي ترفع شعار المنظمات الأممية لتدخل تحت مظلتها وأخرى تخفي نظام سير تتبعها، بالتزامن مع معلومات تحدثت عن وصول إيرانيين ونقل معدات تقنية، وأخرى عن مسؤول إيراني ومسؤول عُمانى وجرى ورفات، وخبراء وأسلحة إيرانية.

ووصف الدكتور عبدالقادر الخزان حركة الطائرات في مطار صنعاء صباح الأربعاء، بالمهرجان، وقال: ليست واحدة ولا اثنتان بل خمس طائرات، مضيفاً: كنا نشرنا عن طائرة واحدة في الصباح، لكن المطار استقبل وودع خمس رحلات جوية بمختلف أحجام الطائرات (الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة) خلال ساعات صباح الأربعاء، وهذه تفاصيل الحركة الملاحية لهذه الطائرات:

-الرحلة الأولى (طائرة كبيرة): وقت الوصول الساعة 09:08 صباحاً، والمغادرة الساعة 09:56 صباحاً.

-الرحلة الثانية (طائرة متوسطة): وقت الوصول الساعة 11:15 صباحاً، والمغادرة الساعة 12:36 ظهراً.

-الرحلة الثالثة (طائرة صغيرة): وقت الوصول الساعة 11:30 صباحاً، والمغادرة الساعة 12:30 ظهراً.

-الرحلة الرابعة (طائرة كبيرة): وقت الوصول الساعة 12:58 ظهراً، والمغادرة الساعة 15:14 عصرًا.

-الرحلة الخامسة (طائرة صغيرة): وقت الوصول وظلت رابضة في مدرج المطار لاستكمال الإجراءات المعتادة حتى وقت نشر تفاصيل بيانات الرصد لحركة الطائرات، مساء نهار يوم الوصول.



العالمية. ومن خلال هذه الاجتماعات يتضح إلى أن تورط النظام الإيراني في الحرب في اليمن يتجاوز التخطيط الهجومي، بل يمتد إلى قيادة معارك مليشيا الحوثي الإرهابية في اليمن.

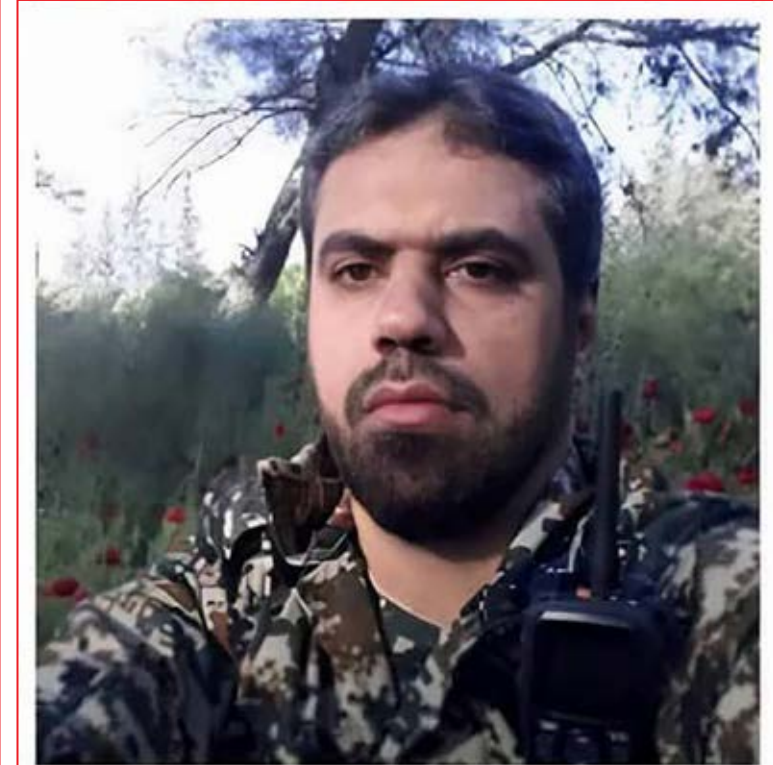
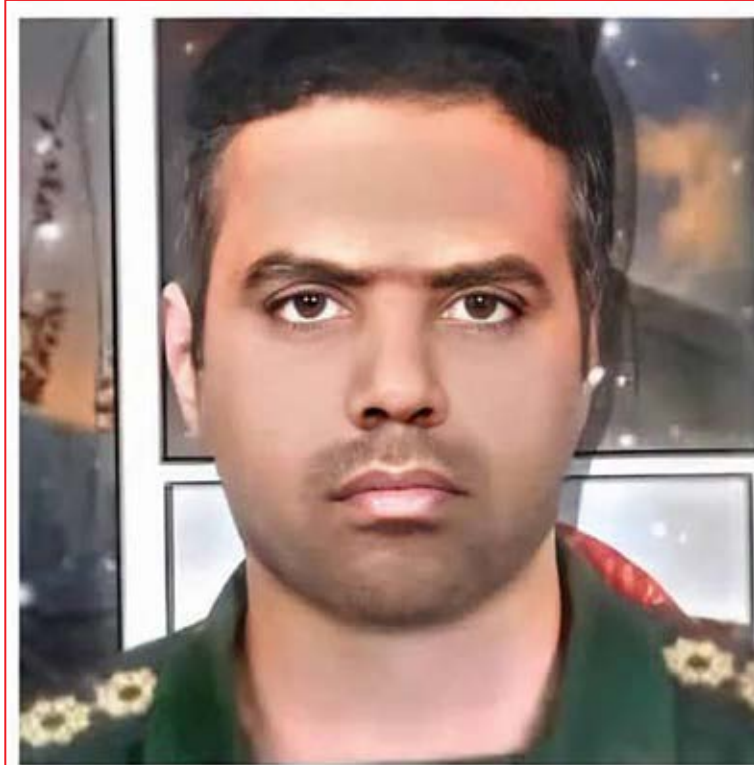
وفي السياق، شوهد القيادي في حزب الله، "خليل يوسف حرب، المعروف أيضاً باسم سيد أحمد وأبو مصطفى"، وكان مستشاراً مقرباً من حسن نصر الله، خلال زيارة ميدانية إلى منشأة عمليات تابعة للحرس الثوري في صنعاء.

الحكومية. كما تبعه برؤسه اجتماعاً ضم قيادات عسكرية وأمنية وضباط من الحرس الثوري، وعلي حسين الحوثي، وقيادة حوثية وإيرانيين لوضع تدابير أمنية جديدة، مؤكدة أن المخابرات التابعة لمليشيا الحوثي، اتخذت على ضوء ذلك إجراءات وتدابير أمنية جديدة لحماية قياداتها العسكرية والميدانية، خوفاً من حملة مرتقبة تستهدفها.

وعبدالرضا شهلائي القيادي في الحرس الثوري الإيراني، كانت وزارة الخزانة الأمريكية قد صنفته، في قائمة الإرهاب

شهلائي اجتمع بقيادات عسكرية حوثية لبحث خطة تدفع بها طهران لمرحلة جديدة من التصعيد، تركز على مهاجمة مأرب والمخا بهدف السيطرة على موارد النفط وزيادة الضغط باتجاه باب المندب. ونقلت عن المصادر قولها: إنه تم إرسال خبراء عسكريين إيرانيين لتقييم دفاعات الحوثيين حول مأرب والساحل الغربي. "قُتل 3 خبراء أثناء هذه المهمة". وأضافت: سبق الاجتماع جولات لشهلائي على عدد من الجبهات، أعقبها إرسال خبراء إيرانيين لتقييم دفاعات القوات

- مصرع 3 من خبراء الحرس الثوري الإيرانيين وعراقي أثناء قيادتهم لمعارك مليشيا الحوثي الإرهابية في جبهات مأرب وساحل تعز



منصور الفدرة

أبدى مراقبون شكوكهم حول أعداد الطائرات الكبيرة التي يستقبلها مطار صنعاء، وماهية الشحنات التي تنقلها الطائرات العملاقة إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، والمطار يشهد على مدار أيام الأسبوع، حركة نشطة للطائرات لم يشهدها المطار بهذا المستوى، طوال السنوات الماضية من سيطرة مليشيا الحوثي على مفاصل الدولة اليمنية، وارتفعت وتيرتها

حركة الطائرات في مطار صنعاء بعدما منعت الحكومة اليمنية طائرة الشحن العسكري الإيرانية «ماهان» في يوليو الفائت، في وقت تحدثت تقارير استخبارية، عن حصول مليشيا الحوثي الإرهابية مؤخراً عبر بعض هذه الطائرات المشبوهة على تقنيات وتكنولوجيا مرتبطة بتطوير الصواريخ وصناعة الطائرات والزوارق المسيرة، إضافة إلى أنها نقلت خبراء عسكريين تابعين للحرس الثوري-إيرانيين ولبنانيين من مليشيا الحشد الشعبي العراقي- ليتولوا مركز القيادة والسيطرة معركة التصعيد الأخير لمليشيا الحوثي في جبهات محافظات مأرب والحديدة وتعز، وصولاً إلى مضيق باب المندب، في محاولة منها لتحسين موقف إيران التفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول الملاحة في مضيق هرمز، والمساومة على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب بإعادة الهيمنة الإيرانية على الملاحة في مضيق هرمز، أو على الأقل فك الحصار الأمريكي المفروض على الموانئ الإيرانية في جنوب إيران وفي المضيق.

وفي حين أكد الناشط الأكاديمي، الدكتور عبدالقادر الخزان، أن مطار صنعاء استقبل نهار الاثنين الموافق 24 أغسطس 2026، ثلاث طائرات متوسط الحجم، كاشفاً عن توثيق لعملية تمويه لهبوط الطائرة الثالثة عبر طائرة الأمم المتحدة التي مرت في سماء صنعاء متجهة للأردن، يأتي هذا بينما تؤكد مصادر حكومية أن المطار يستقبل في الغالب طائرات بأعداد مضاعفة عن أعداد الطائرات التابعة للأمم المتحدة المصرح لها والتي تمر في العادة عبر مطار جيبوتي، مشيرين إلى أن أعداد طائرات الأمم المتحدة التي تمنح تصاريح يتراوح عددها ما بين طائرة واحدة إلى اثنتين، وتتخفي تحت ظل الطائرة الأممية ثلاث طائرات أخرى تحجب نظام التتبع الخاص بها بحيث اجمالي ما يستقبله مطار صنعاء في اليوم الواحد يصل إلى خمس طائرات والمصرح لها طائرتان.

قالت مصادر استخباراتية: إن الحرس الثوري الإيراني تمكن من إرسال أجهزة مضادة للمسيرات إلى ميليشيات الحوثي عبر الرحلات الخمس الأممية الأخيرة إلى مطار صنعاء الدولي-الأربعاء الموافق 19 أغسطس 2026، وهو أعلى معدل يومي لأعداد الطائرات التي تصل مطار صنعاء ويتم رصده في المطار منذ 11 تقريراً. رصدت منصات التتبع تحديد فقط طائرتين من الخمس باعتبارهما رحلتين مستأجرتين للأمم المتحدة قادمتين من جيبوتي، بينما قيل إن ثلاث طائرات أخرى لم تكن تبث بيانات تعريفها أثناء دخولها المجال الجوي اليمني.

واكدت «شيبا إنتلجنس» Sheba Intelligence، أن إيرانيين وصلوا إلى صنعاء على متن إحدى الطائرات التابعة للأمم المتحدة، نقلوا معدات متقدمة لكشف المسيرات وتتبع إشاراتهما وتحديد مواقع مشغليها أو مراكز التحكم، بما قد يمكن الحوثيين من استهداف مواقع تشغيلها. وتشير من خلال طبيعة المعدات إلى احتمال ارتباطها بمنظومة متكاملة لمكافحة المسيرات والحرب الإلكترونية (C-UAS/EW)، تعتمد على رصد الترددات وتحديد الاتجاه (RF/DF)، وقد تتضمن قدرات للتشويش والتعطيل.

وتأتي المعلومات بعد تقرير سابق لشيبا إنتلجنس عن الرحلات الخمس إلى صنعاء، والتي أفادت معلومات بأن إحداها نقلت مسؤولين عُمانياً وإيرانياً عند وصولها، فيما نقلت في رحلات المغادرة رفات إيرانيين وجرى إيرانيين وحوثيين.

وكشفت «شيبا إنتلجنس» Sheba Intelligence عن معلومات حصلت عليها من مصادر استخباراتية، أن القيادي في الحرس الثوري الإيراني عبد الرضا

لا تكتمل الجزيرة العربية دون اليمن

ممدودة، والثقة بالثقة.
لقد آن لنا أن نفكر في اليمن بمنطق المستقبل لا بمنطق الأزمنة.
ولم يبق اليمن، إذا استعاد استقراره وتماسكت دولته، خارج منظومة مجلس التعاون؟ ولماذا لا يكون الأثق الاستراتيجي هو تهيئته يومًا ليصبح جزءًا كاملاً من هذه المنظومة؟ عندها لن يكون الأمر مجرد إضافة دولة إلى مجلس قائم، وإنما خطوة نحو إطار أكثر تعبيراً عن جغرافية المنطقة ووحدة مصالحها.
وقد يأتي يوم نتساءل فيه: إذا أصبح اليمن جزءاً من هذه المنظومة، أفلا يكون «مجلس التعاون لدول الجزيرة العربية، اسماً أصدق تعبيراً عن حقيقتها الجديدة؟
هذه ليست دعوة عاطفية، ولا حلمًا يتجاهل صعوبات الواقع. إنها رؤية تنطلق من درس كررته الأحداث: اليمن مكسب كبير إذا احتضن واستقر وأصبح جزءاً فاعلاً من محيطه، وخطر جسيم على الجميع إذا أهمل وترك نهباً للانقسام والفقر والتدخل الخارجي.
لقد ظللنا طويلاً نسأل ماذا نستطيع أن نفعل لليمن. وربما حان الوقت لنطرح السؤال بصورة أخرى: ماذا نستطيع أن نفعل مع اليمن من أجل مستقبل الجزيرة العربية كلها؟
فاليمن لم يكن يومًا هامشاً في تاريخها، ولا ينبغي أن يبقى هامشاً في مستقبلها..
لا تكتمل الجزيرة العربية دون اليمن.
*وزير ودبلوماسي وسياسي قطري سابق.
- نقلا عن صحيفة «الشرق» القطرية

انقضى اهتمامه بك، وبقي الوطني وحده يدفع الثمن. وليس المطلوب أن يختلف اليمنيون أقل، بل ألا يجعلوا من اختلافاتهم أبواباً تعبر منها مصالح الآخرين. فالوحدة الوطنية لا تلغي التنوع، وإنما تحميه وتحمي اليمن معه.
وفي المقابل، تقع على محيط اليمن مسؤولية لا تقل أهمية. فلا ينبغي أن ننظر إلى اليمن بوصفه عبئاً ينبغي تحمله، أو مشكلة أمنية ينبغي احتاؤها. اليمن، إذا استقر وأحسن استثمار طاقاته، مكسب كبير للجزيرة العربية: بثروته البشرية، وموقعه، وأرضه، وإمكاناته الاقتصادية والزراعية والسياحية، وتاريخه وحضارته. والخطر ليس في اليمن، وإنما في أن نتركه للفقر والانقسام والاضطراب والتدخلات الأجنبية.
ومن بين دول المنطقة تبقى المملكة العربية السعودية الأكثر اتصالاً باليمن جغرافياً وتاريخياً، والدولة المركزية في مجلس التعاون، واستقرار اليمن من استقرارها وأمنه من أمنها. وقد قدمت المملكة لليمن الكثير، لكنني أتلطع إلى أن يأخذ هذا الدور بعداً استراتيجياً أبعد: فلا يقتصر على التعامل مع الأزمات حين تقع، بل يقود، بالشراكة مع اليمنيين ودول المنطقة، مشروعا طويلا المدى يدعم وحدة اليمن واستقراره، ويساعد في تنميته وبناء مؤسساته، ويهيئه للاندماج المتدرج في محيطه الطبيعي في الجزيرة العربية.
وإذا كنا نتطلع إلى المملكة العربية السعودية لتقف إلى جانب اليمن وتأخذ بيده نحو الاستقرار والاندماج، فمن حقها أيضاً أن تجد من اليمنيين تقديرًا لذلك، وأن تقابل اليد الممدودة بيد



د. محمد بن عبد العزيز الخواريزمي *

لقد علمتنا تجارب العقود الماضية أن اليمن لا تنفع معه الحلول المؤقتة التي تأتي رداً على تطور هنا أو أزمة هناك. قد توقف معالجة طارئة جولة من الصراع، لكنها لا تمنع أسباب الصراع من إنتاج جولة أخرى. وما لم تكن هناك رؤية شاملة تعالج بناء الدولة ووجدها واقتصادها وتنميتها، وتعيد للإنسان اليمني ثقته بمستقبله، فسنبقى ندور في دائرة إدارة الأزمات بدل الخروج منها. كما أن اتساع المشكلات والانقسامات الداخلية يفتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية. وهنا لا بد من كلمة صريحة إلى أهل اليمن أنفسهم: إن مستقبل اليمن لا يصنعه الآخرون، والمسؤولية الأولى تبقى على اليمنيين: أن يقدموا اليمن على ما عداه، وأن يتحرروا من الاتهام والارتباط بالأجنبي أياً كان، وأن يجعلوا وحدتهم الوطنية فوق اختلافاتهم. فالارتهاان للخارج وصفة داء لا دواء؛ إذ يستعين بك ما دامت له فيك حاجة، فإذا انقضت حاجته

به مناظر أقرب إلى الخيال. واستقبلنا عند مدخل المدينة وجهاًوها بملابسهم التقليدية المتنوعة، في مشهد من الألوان والهيئة والجمال، ثم جاءت المائدة اليمنية بما لا يقل ثراء عن المكان.
وأقول ذلك وقد جلت العالم شرقاً وغرباً: في اليمن تنوع طبيعي قل أن تجده مجتمعاً في مكان واحد؛ شواطئ جميلة، وسهول ووديان، وجبال تكتسي بالخررة، وأرض زراعية خصبة، وثرات عمراني نادر. ومن يرى كل ذلك يتساءل بألم: كيف استطاع هذا القدر من السياسة والصراع أن يفعل كل هذا ببلد منحه الله كل هذا القدر من الجمال؟
لقد حاصرت الحروب والسياسة اليمن طويلاً، حتى كاد ضجيجهما يحجب حقيقته وعظمته؛ فاختزل بلد الحضارة والتاريخ والإنسان والجمال في أخبار الصراع، وغاب اليمن الحقيقي خلف أزماته.
لكن أهمية اليمن لا تقف عند التاريخ والجمال والإنسان، فالجغرافيا منحته موقعاً لا يستطيع اليمنيون ولا جيرانهم ولا العالم تجاهله. إنه في جنوب الجزيرة العربية، ويشرف على باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية التي تصل المحيط الهندي بالبحر الأحمر، ومنه إلى قناة السويس والبحر المتوسط. وما جرى في السنوات الأخيرة أكد مرة أخرى أن اضطراب اليمن لا يبقى داخل حدوده، وأن أمن البحر الأحمر والملاحة والتجارة الدولية يتأثر بما يحدث فيه.
ولهذا فإن تجاهل اليمن لا يضر باليمن وحده. من يترك جنوب الجزيرة العربية مضطرباً لا يستطيع أن يطمئن إلى استقرار بقيتها.

لا يحتاج اليمن إلى من يبحث له عن مكان في التاريخ؛ فمكانه سبقنا إليه القرآن الكريم حين حدثنا عن سبأ وما أنعم الله عليها: «بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ»، وسبقنا إليه الحديث النبوي الشريف: «الإيمان يمان والحكمة يمانية». وبين «البلدة الطيبة» و«الحكمة اليمنية» يمتد تاريخ بلد لا يمكن أن نقرأ تاريخ العرب والإسلام ثم نضعه على الهامش. سبأ ومأرب وحمير ليست أسماء من ذاكرة بعيدة، وإنما شواهد على حضارة ضاربة في القدم، وعلى أرض عرفت العمران والزراعة والتجارة. ولم يكن حضور اليمن في الإسلام عابراً أو متأخراً؛ فقد وفدت قبائله إلى رسول الله ﷺ ودخل أهله في الإسلام، وبعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن معلماً وقاضياً. ومن اليمن خرج رجال وقبائل حملوا الإسلام والعربية معهم إلى الأمصار، وأسهموا في الفتوحات وفي بناء المجتمعات العربية والإسلامية التي نشأت بعدها. وظل اليمن حاضراً في حواضره العلمية والتجارية والثقافية، من صنعاء وزبيد إلى حضرموت وعدن. وجيلي عرف اليمن من التاريخ، ثم عرفه من السياسة. فقد كنا نتابع منذ شبابتنا التحول من الملكية إلى الجمهورية، والتدخل المصري لمساندة النظام الجمهوري الجديد، وما أعقب ذلك من أحداث جعلت اليمن حاضراً بقوة في المشهد العربي. كنا نسمع بأسماء رجاله ونقرأ عن صراعاته وتحولاته، قبل أن تتيح لي الظروف أن أعرف اليمن عن قرب، وأن أعرف كثيراً من رجاله. وكانت نقطة التحول في علاقتي المباشرة باليمن عام 1994، عندما جرت محاولة فصل الجنوب عن الشمال. كنت يومها وزيراً للإعلام في دولة قطر، وكان لقطر موقف واضح في مساندة وحدة اليمن، في وقت كانت فيه مواقف خليجية أخرى مختلفة. وكان الإعلام أحد ميادين تلك المواجهة السياسية، حتى انتهت الحرب ببقاء الوحدة.
وفي تلك المرحلة، ومن قبلها ومن بعدها، أتيت لي أن أعرف وأعمل مع عدد من الشخصيات اليمنية البارزة على اختلاف مواقعها واتجاهاتها؛ عرفت حسن اللوزي، الذي كان وزيراً للإعلام، وجار الله عمر، الذي كان وزيراً للثقافة، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والرئيس علي ناصر محمد الذي بدأت علاقتي به في دمشق، ومحسن العيني، أحد أبرز الشخصيات اليمنية، الذي عرفته زميلاً سفيراً في واشنطن واستمرت علاقتنا حتى وفاته، ومحمد سالم ياسنودة الذي عرفته زميلاً سفيراً في الأمم المتحدة قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، والدكتور عبدالكريم الإرياني، وغيرهم كثير. رحم الله من توفاه الله منهم وأطال في أعمار الأحياء.
ودعاني الرئيس علي عبدالله صالح إلى زيارة اليمن، فعرفته عن قرب ونشأت بيننا علاقة ود. وفي إحدى المرات قال لي إنه قرر منحني أعلى وسام يمنى، لكنه سيؤجل تسليمه إلى الزيارة القادمة حتى يضمن عودتي إلى اليمن. ومرت الأيام، وتقلبَت الأحوال، وتغيرت الدنيا، ورحل الرئيس، وبقي الوسام حيث كان. ولعل في هذه الحكاية الصغيرة شيئاً من حكاية السياسة نفسها: نؤجل بعض الأشياء إلى الغد، ثم يأتي الغد مختلفاً عما تصورناه.
ولم تكن معرفتي باليمن مقصورة على السياسة ورجالها. عرفت بعض كبار مبدعيه، وفي مقدمتهم عبدالله البردوني وعبدالعزیز المقالح، ودعوتهما إلى المشاركة في فعالياتنا الثقافية. وفي زيارتي هذه رتبت الرئاسة جلسة أدبية فنية حضرها عدد من الأدباء والفنانين، لا تزال في ذاكرتي بما عكسته من ثراء الأدب والفن اليمنيين. وفي لحظة عفوية تبادلت ووزير الثقافة النزي؛ البسته العقال العربي، وأبسنني العمامة والخنجر اليمنيين. صورة صغيرة، لكنها قالت يومها عن القرب بيننا أكثر مما تقوله كلمات كثيرة.
أما اليمن الذي رأيناه فله حديث آخر..
رأيت في صنعاء فناً معمارياً لا أعرف له شبيهاً: مدينة تبدو بيوتها كأنها خرجت من كتاب قديم وظلت حية يسكنها الناس. ورأيت في إب وما حولها طبيعة يعجز الوصف عن إعطائها حقها. صدنا طرقاً متعرجة بين الجبال، ورأيت الفلاحات اليمنيات يتسلقن المرتفعات، يسقين الحقول ويقطفن الثمار، حتى وصلنا إلى غداء أقيم في قمة جبل تحيط



ببالغ الحزن والأسى، وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، نتقدم بأصدق التعازي والمواساة إلى

العقيد/ أحمد علي شبح

مساعداً مدير دائرة التوجيه المعنوي

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والده

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع

رحمته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

(إنا لله وإنا إليه راجعون)

قيادة دائرة التوجيه المعنوي

وهيئة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» وموقعها الإلكتروني

الحماية الجنائية للأطفال في النزاعات المسلحة ومسؤولية مليشيا الحوثي الإرهابية عن الجرائم والانتهاكات



القاضي صلاح القميري

وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة في اليمن في ضوء ما وثقته تقارير الأمم المتحدة وآليات الرصد والتحقيق الوطنية والدولية من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، ونسبت جانباً منها إلى مليشيا الحوثي، ولا سيما تجنيد الأطفال واستقطابهم وتدريبهم واستخدامهم أو تعريضهم للأعمال العدائية، فضلاً عن صور أخرى من القتل والإصابة والاختطاف والاحتجاز والعنف الجنسي والهجمات التي ألحقت أضراراً بالمدارس والمرافق الصحية.

تُعد حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لما تفرضه طبيعة الطفولة من حماية خاصة تحول دون استغلال الأطفال أو تعريضهم لمخاطر الأعمال العدائية. وقد تطورت هذه الحماية إلى منظومة قانونية تحظر وتجزم، متى استوفت الأفعال عناصرها وشروطها، قتل الأطفال وتشويهمهم، وتجنيدهم أو استخدامهم في الأعمال العدائية، واختطافهم، والعنف الجنسي ضدهم، والهجمات غير المشروعة على المدارس والمرافق الصحية،

وفي نطاق الجرائم الداخلية في الاختصاص العسكري، يمثل قانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم (21) لسنة 1998م أحد الأطر الوطنية الأساسية، إلى جانب التشريعات الإجرائية النافذة. ومن ثم فإن اختصاص القضاء العسكري يستند الي نصوص المواد من (20-23) باب جرائم الحرب الذي يقرر الولاية القضائية الوطنية، لا إلى مجرد وصف الواقعة فحسب بأنها جريمة حرب.

وعلى المستوى الدولي، يمكن بحث آليات اختصاص العالمي وفق القانون الوطني للدولة المعنية، وكذلك اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في الحدود التي يقررها نظام روما الأساسي، وفق المادة (12/3)، متى توافرت بقية شروط الاختصاص.

• الخاتمة:

يتضح أن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تمثل منظومة قانونية متكاملة تتجاوز الالتزام الإنساني إلى الحماية الجنائية والمساءلة القضائية. وتكشف التقارير الوطنية والأممية والدولية ذات الصلة باليمن عن أنماط مستمرة من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، ونسبت جانباً مهماً منها إلى مليشيات الحوثي الإرهابية، ولا سيما تجنيد الأطفال واستقطابهم وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال العدائية وتعريضهم لمخاطر القتال. وتشكل هذه الوقائع أساساً مهماً للتحقيق والمساءلة، شريطة تحويل المعلومات الموثقة إلى أدلة قابلة للتحقق والإسناد القضائي.

وعليه، فإن المسؤولية الجنائية يجب أن تظل قيادات مليشيا الحوثي الإرهابية الذين ثبتت إصدارهم الأوامر أو توجيهها أو تحريضها أو مساعدتها أو مساهمتها في ارتكاب الانتهاكات بأي صورة، أو ثبت علمهم بها وتوافر سلطاتها وسيطرتها الفعلية مع إخفاقهم في منعها أو وقفها أو معاقبة مرتكبيها وفقاً للقانون.

كما تمتد المساءلة إلى كل من ثبت من أفراد الجماعة أو المنتسبين إليها ارتكابه لأي من تلك الجرائم أو مساهمته فيها بأي صورة من صور الاتفاق الجنائي والمساهمة الجنائية، أياً كان موقعه أو صفته.

وبذلك لا تقوم المسؤولية على مجرد الانتماء إلى الجماعة فحسب، وإنما على الانتماء المقترن بالفعل الجرمي أو المساهمة الجنائية الثابتة بالدليل، ولا يحول الموقع لقيادات المليشيات أو النفوذ التنظيمي دون المساءلة متى استوفت شروطها القانونية.

ومن ثم، فإن المساءلة الفعالة تقتضي الانتقال من التوثيق إلى التحقيق، ومن التحقيق إلى الإثبات، ومن الإثبات إلى الإسناد القضائي للوقائع، ومن ثم إلى المحاكمة والعقاب، بما يكفل حماية الأطفال وإنصاف الضحايا ومساءلة كل من ثبتت مسؤوليته عن الانتهاكات، وفي مقدمتهم من تثبتت مسؤوليته من قيادات مليشيات الحوثي الإرهابية ومنتسبيها ومساهميها، وفقاً لمبادئ الشريعة الجنائية وشخصية المسؤولية وضمانات المحاكمة العادلة.

نظام روما الأساسي، تتعلق المادة (2/8/هـ/7) بتجريم تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة بصورة فعلية في الأعمال العدائية في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية. ولا ينتقص الحد العمري الوارد في النص الجنائي الدولي من الحماية الأوسع المقررة للطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من قواعد الحماية الدولية.

• خامساً: مسؤولية القيادة والمساهمة الجنائية:

تقوم المسؤولية الجنائية على أساس الفعل الشخصي والمساهمة المثبتة في الجريمة. ولذلك، يجب أن تشمل التحقيقات كل من تكشف الأدلة عن دوره في ارتكاب الانتهاكات، سواء كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً أو محرضاً أو مساعداً أو مسهلاً أو أمراً.

كما يجب بحث مسؤولية القيادات التي توافرت لديها سلطة وسيطرة فعلية على مرتكبي الجرائم، وثبت علمها بها أو توافر الظروف القانونية التي تقوم معها المسؤولية، مع قدرتها على منعها أو وقفها أو معاقبة مرتكبيها.

وعليه، فإن قيادة مليشيا الحوثي الإرهابية لا تُعفى من المساءلة بسبب المركز القيادي، كما لا يُعفى أي منتسب للجماعة متى ثبتت مساهمته الشخصية في الجريمة؛ وفي الوقت ذاته لا تقوم المسؤولية لمجرد العضوية، وإنما على أساس الأدلة التي تثبت الفعل أو المساهمة أو الأمر أو التحريض أو المساعدة أو توافر شروط مسؤولية القيادة.

• سادساً: القيمة القانونية للتقارير الوطنية والأممية والدولية

تمثل تقارير اللجنة الوطنية للتحقيق وتقارير الأمم المتحدة وآليات الرصد والتوثيق الوطنية والدولية مصدراً مهماً لكشف أنماط الانتهاكات وتحديد الضحايا والأماكن والفترات الزمنية والجهات المنسوب إليها ارتكاب الأفعال. غير أن هذه التقارير لا تمثل أحكاماً قضائية ولا تغني عن التحقيق الجنائي الفردي. وتكمن قيمتها في توفر المعلومات والقرائن وخيوط التحقيق التي يمكن دعمها بالأدلة الأصلية، والشهادات، والوثائق، والأدلة الرقمية، والتقارير الطبية، والأوامر والتعليمات وغيرها من وسائل الإثبات. وبذلك تنتقل الواقعة من مرحلة التوثيق والرصد إلى مرحلة الإثبات الجنائي والإسناد القضائي.

• سابعاً: المساءلة الوطنية والدولية واختصاص القضاء العسكري

يمثل القضاء الوطني المسار الأساسي للمساءلة متى انعقد اختصاصه وفق القانون. ولا يكفي وقوع الجريمة أثناء نزاع مسلح لانعقاد اختصاص القضاء العسكري، وإنما يتحدد الاختصاص وفق قواعد الاختصاص الموضوعي والشخصي والمكاني التي يقررها التشريع الوطني.

• ثانياً: الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال:

تشمل الانتهاكات الجسيمة للأطفال في النزاعات المسلحة قتلهم وتشويهمهم، وتجنيدهم أو استخدامهم في الأعمال العدائية، والعنف الجنسي ضدهم، واختطافهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وتكتسب هذه الأفعال وصفها الجنائي بحسب طبيعة كل واقعة وظروف ارتكابها وتوافر عناصر الجريمة في القانون الوطني أو الدولي. ومن ثم يجب التمييز بين التوصيف الحقوقي للانتهاك وبين التكيف الجنائي للجريمة، إذ لا يثبت الأخير إلا باستكمال عناصره وإسناده إلى شخص محدد.

• ثالثاً: مسؤولية مليشيا الحوثي وقياداتها عن الانتهاكات:

اثبتت التقارير ذات الصلة باليمن إلى توثيق أنماط مستمرة من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، ونسبت نسبة مهمة منها إلى مليشيا الحوثي، وبخاصة في مجال تجنيد الأطفال واستقطابهم وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال العدائية وتعريضهم لمخاطر القتال.

وتقتضي المساءلة الجنائية الانتقال من إثبات وجود الانتهاك إلى تحديد مرتكبيه وأدوارهم. ومن ثم، فإن المسؤولية لا تقتصر على الفاعلين المباشرين، وإنما تمتد إلى قيادات مليشيا الحوثي الإرهابية وكل من ثبتت صلتها الجنائية بالفعل، متى أثبتت الأدلة أنه أصدر أمراً، أو حرض، أو ساعد، أو سهّل، أو ساهم في ارتكاب الجريمة بأي صورة من صور المساهمة المقررة قانوناً.

كما تمتد المسؤولية إلى القادة والأمراء متى ثبتت سلطاتهم وسيطرتهم الفعلية، وعلمهم بالجرائم أو توافرت شروط العلم القانونية، وقدرتهم على منعها أو وقفها أو معاقبة مرتكبيها، ثم تقاعسوا عن اتخاذ التدابير التي يوجبها القانون.

وتزداد أهمية مسؤولية القيادة عندما تكشف الأدلة عن وجود سياسة أو نمط منظم أو متكرر للانتهاكات، أو عن أوامر وتعليمات أدت إلى ارتكابها أو استمرارها.

ولا يعني ذلك تقرير مسؤولية جماعية لمجرد الانتماء؛ فالانتماء إلى الجماعة لا يكفي وحده للإدانة، وإنما تثبت المسؤولية الجنائية الفردية بحق كل من ثبت بالدليل ارتكابه للجريمة أو مساهمته فيها، أياً كانت صفته أو موقعه التنظيمي.

• رابعاً: تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية:

يمثل تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية من أخطر صور استغلال الطفولة، لما يترتب عليه من تعريض الطفل للقتل والإصابة والاستغلال النفسي والجسدي. وقد وثقت التقارير ذات الصلة باليمن حالات عديدة ومستمرة لتجنيد أطفال واستقطابهم وتدريبهم وإرسالهم إلى مناطق القتال. وفي إطار

ولا تستند المسؤولية القانونية إلى مجرد الاتهام السياسي أو الإعلامي، وإنما إلى الوقائع والأدلة القابلة للتحقق والإسناد القضائي. ولذلك، فإن نسبة الانتهاكات إلى مليشيا الحوثي بوصفها جماعة منظمة لا تعني تلقائياً مسؤولية كل فرد من أفرادها، وإنما تستوجب تحديد الأشخاص الذين ثبت ارتكابهم للجريمة أو مساهمتهم فيها بأي صورة من صور المساهمة الجنائية، كما تستوجب بحث مسؤولية القيادات والأمراء متى توافرت شروطها القانونية.

ويقوم الإطار القانوني للمساءلة على تداخل التشريع اليمني مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، والبروتوكول الاختياري بشأن اشترك الأطفال في النزاعات المسلحة، وقواعد القانون الدولي العرفي، ونظام روما الأساسي في حدود انعقاد اختصاصه. كما تبرز أهمية قانون حقوق الطفل رقم (45) لسنة 2002م، وقانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم (21) لسنة 1998م، وسائر التشريعات الجزائية والإجرائية ذات الصلة، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الجنائية وشخصية المسؤولية وقواعد الاختصاص والإسناد.

وتتناول منظومة الأمم المتحدة ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، هي: قتل الأطفال وتشويهمهم، وتجنيدهم أو استخدامهم في الأعمال العدائية، والعنف الجنسي ضدهم، واختطافهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. غير أن إدراج فعل ضمن هذه الانتهاكات لا يعني تلقائياً ثبوت جريمة حرب، بل يتعين تحديد طبيعة الواقعة وسياقها وصلتها بالنزاع وعناصرها المادية والمعنوية والنص القانوني المنطبق عليها.

• أولاً: الأساس القانوني للحماية الجنائية للأطفال:

تقوم الحماية الجنائية للأطفال على منظومة متكاملة من:

- التشريع اليمني، وفي مقدمته قانون حقوق الطفل وقانون الجرائم والعقوبات العسكرية والقوانين الجزائية والعسكرية والإجرائية الأخرى.
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.
- البروتوكول الاختياري بشأن اشترك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- اتفاقيات جنيف لعام 1949م.
- البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977م.
- قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.
- نظام روما الأساسي في الحدود التي ينعقد فيها الاختصاص الدولي.

وتتكامل هذه المصادر في توفير حماية خاصة للأطفال، مع اختلاف طبيعة الالتزامات وحدود التجريم والاختصاص التي يقررها كل مصدر.

المؤتمر الشعبي العام ..

من ذاكرة التأسيس إلى مسؤولية بحجم المرحلة

وبحاجة إلى إدراك أن قوته الحقيقية لم تكن يوماً في الأسماء والمواقع وحدها، وإنما في امتداده الوطني والاجتماعي وفي قدرته على جمع اليمنيين من مختلف المحافظات والمناطق داخل إطار سياسي واحد .

وفي ذكرى التأسيس .. فإن أفضل ما يمكن أن نقدمه للمؤتمر ليس مزيداً من الحديث عن أمجاد الماضي، بل أن نفتح الطريق أمام استعادة فاعليته في الحاضر ليساهم في صناعة المستقبل .

لقد صنع جيل التأسيس مرحلته، واليوم تقع على عاتق قيادات المؤتمر وقواعده مسؤولية التعامل مع مرحلة مختلفة، لها تحدياتها واستحقاقاتها وأولوياتها.

وإذا كانت ذكرى التأسيس تمنحنا الحق في الاعتزاز بتاريخ المؤتمر، فإنها تضع علينا في الوقت نفسه واجب السؤال عن مستقبله.

نريد مؤتمراً حاضراً في قضايا الناس، حاضراً في مؤسسات الدولة، حاضراً في الدفاع عن الجمهورية واستعادة الدولة وبناء اليمن الذي يتسع لجميع أبنائه. وعندها فقط تصبح ذكرى التأسيس أكثر من تاريخ في الروزنامة السياسية .. تصبح محطة تنطلق منها مرحلة جديدة من العمل والمسؤولية.

* نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب -عضو اللجنة الدائمة الرئيسة

العام. فالمؤتمر الذي يمتلك امتداداً اجتماعياً وسياسياً في مختلف مناطق اليمن يستطيع متى ما أعاد ترتيب صفوفه وتنشيط مؤسساته أن يكون طرفاً فاعلاً في هذه المرحلة وفي أي تسوية سياسية أو عملية لإعادة بناء الدولة لاحقاً.

لقد دفع المؤتمر الشعبي العام "شأنه شأن بقية القوى والمكونات اليمنية" أثماً باهظة وكبيرة خلال سنوات انقلاب الميليشيا الحوثية على الدولة . ولذلك فإن إعادة ترتيب البيت المؤتمري ليست شأنًا حزبيًا داخلياً منعزلاً عن القضية الوطنية، بل خطوة يمكن أن تسهم في إعادة التوازن إلى الحياة السياسية اليمنية وتعزيز حضور القوى المؤمنة بالدولة والجمهورية.

إننا حين ندعو اليوم إلى اجتماع قيادي وتنظيمي موسع، فإننا لا ننطلق من رغبة في فتح خلافات جديدة أو استحضار خلافات الماضي وإنما من الحرص على ألا يتحول الانتظار إلى حالة دائمة، وألا تصبح الظروف الاستثنائية مبرراً لاستمرار الجمود. المؤتمر بحاجة إلى أن يسمع بعضه بعضاً.

بحاجة إلى أن تلتقي قياداته بفروعه. بحاجة إلى رؤية سياسية وتنظيمية واضحة تحدد أين يقف اليوم، وإلى أين يريد أن يصل غداً.



سعود سعيد اليوسفي *

ومعقدة، واكتسبت تجارب تستحق أن تكون حاضرة عند صياغة أي رؤية لمستقبل المؤتمر.

ومن هنا تأتي أهمية الاستماع إليها وإشراكها في النقاش وصناعة القرار.

فالمرحلة لا تحتتمل إدارة حزب بحجم المؤتمر بمنطق الانتظار. المطلوب هو إعادة الحيوية إلى مؤسساته، وتنشيط أطره التنظيمية، وترتيب أوضاعه وتحديد مسؤوليته السياسية بصورة واضحة بما يمكنه من أداء دوره في الحياة الوطنية.

وفي تقديري فإن السؤال الأهم الذي ينبغي أن يجيب عنه المؤتمر اليوم ليس: ماذا كان المؤتمر؟ بل: ماذا يجب أن يكون المؤتمر في هذه اللحظة من تاريخ اليمن؟

والإجابة تبدأ من استعادة دوره كحزب وطني ريادي، يعمل من داخل مشروع الدولة، ويسهم في استعادة هبة مؤسساتها ويتمسك بالنظام الجمهوري، ويدعم القوات المسلحة ومؤسسات الدولة، ويسهم في توحيد الطاقات الوطنية حول الأولويات الكبرى.

إن استعادة صنعاء ومؤسسات الدولة وإنهاء المشروع الحوثي في اليمن ليست مسؤولية القوات المسلحة وحدها. هناك معركة سياسية ومجتمعية وفكرية موازية، وعلى القوى والأحزاب الوطنية أن تحدد موقعها ومسؤوليتها فيها، وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي

الشرف والبطولة "من مأرب إلى المخا، ومن عدن وتعز والضالع إلى حضرموت والمهرة وإلى كل موقع يقف فيه جندي يمني جمهوري دفاعاً عن الجمهورية والدولة ومؤسساتها.

إن تضحيات هؤلاء الرجال تضع أمام القوى السياسية مسؤولية كبيرة، فعندما يقدم الجندي حياته في الميدان، تصبح الأحزاب والنخب السياسية مطالبة كل من موقعها، بأن ترتقي إلى مستوى اللحظة الوطنية، وأن تتجاوز حالة الجمود والخلافات الهامشية، وأن تعيد ترتيب أولوياتها وفقاً لما تقتضيه مصلحة اليمن ومستقبله.

والمؤتمر الشعبي العام بما يمتلكه من تاريخ سياسي وانتشار تنظيمي وقاعدة اجتماعية واسعة، ليس استثناءً من هذه المسؤولية، بل ربما تكون مسؤوليته أكبر.

ومن موقعنا في قيادة المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب، نرى أن هذه الذكرى يمكن أن تكون مناسبة لفتح نقاش مؤتمري جاد ومسؤول حول أوضاع التنظيم ومستقبله ودوره في المرحلة المقبلة.

ومن هنا.. فإننا ندعو فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي إلى الدعوة أو التكليف بعقد اجتماع تنظيمي موسع للهيئة العليا للمؤتمر الشعبي العام بمشاركة نائب رئيس المؤتمر رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد عبيد بن دغر، والأعضاء العامين المساعدين، وقيادات الهيئة العليا والأمانة العامة، ورؤساء فروع المؤتمر في المحافظات.

ولا ينبغي النظر إلى مثل هذا الاجتماع باعتباره إجراءً تنظيمياً بروتوكولياً، وإنما بوصفه حاجة حقيقية تفرضها التطورات التي شهدها اليمن والمؤتمر معاً خلال السنوات الماضية.

نحن بحاجة إلى طاولة مؤتمرية يجلس حولها الجميع، وتصل إليها أصوات المحافظات والفروع، ويجري عليها تدارس الأوضاع السياسية والوطنية والتنظيمية بوضوح ومسؤولية، ومناقشة واقع المؤتمر والتحديات التي تواجه قياداته وأعضائه، والخروج برؤية تتوافق مع متطلبات المرحلة وتطلعات قيادات المؤتمر في المحافظات، وتحفظ وحدة التنظيم وتماسكه وتحقق المصلحة العامة للمؤتمر ولليمن عموماً.

إن فروع المؤتمر في المحافظات ليست مجرد هياكل إدارية تتلقى التوجيهات، بل هي صلة التنظيم المباشرة بالمجتمع وقواعده. وقد عاشت هذه الفروع خلال السنوات الماضية ظروفًا مختلفة

ماذا يعني أن نحتفي بذكرى تأسيس حزب كبير فيما تقف بلادنا أمام واحدة من أكثر مراحل تاريخها تعقيداً وحساسية؟! وهل يكفي أن نستعيد في هذه المناسبة محطات الماضي .. أم أن الوفاء الحقيقي لتاريخ المؤتمر الشعبي العام يقتضي أن نسأل بوضوح عن موقعه اليوم؟! وعن الدور الذي ينبغي أن يؤديه في مستقبل اليمن؟! بالنسبة لنا في المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب فإن ذكرى التأسيس ليست مناسبة حزبية عابرة، ولا محطة لاستحضار التاريخ والذكرى فحسب، بل فرصة لمراجعة الحاضر واستشراف المستقبل، وقراءة مسؤولية المؤتمر في ضوء ما يمر به الوطن من تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية، وما تتطلبه المرحلة من حزب المؤتمر ومن جميع القوى الوطنية.

بهذه المناسبة أقدم باسمي ونياية عن قيادة وأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب بأصدق التهاني والتبريكات إلى القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي - رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيس مجلس الشورى النائب الاول لرئيس المؤتمر الشعبي العام وإلى قيادات المؤتمر الشعبي العام وأعضائه وقواعده وأنصاره في مختلف محافظات الجمهورية، وإلى أبناء شعبنا اليمني كافة، متمنياً أن تحمل المرحلة المقبلة لبلادنا الأمن والاستقرار وإنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة.

لقد جاء تأسيس المؤتمر الشعبي العام في مرحلة مهمة من التاريخ السياسي اليمني، وتحول خلال مسيرته إلى مكون رئيسي في الحياة السياسية، وشارك في إدارة الدولة وفي مراحل التحول السياسي والتعددية الحزبية. ومهما اختلفت القراءات والتقييمات لتلك التجربة، إلا أن حضور المؤتمر في الحياة العامة واتساع قاعدته الاجتماعية والتنظيمية في مختلف المحافظات جعله جزءاً من تاريخ اليمن السياسي الحديث لا يمكن قراءة تحولات العقود الماضية بمعزل عنه.

وتأتي ذكرى تأسيس المؤتمر هذا العام في ظل مرحلة وطنية تتقدم فيها قضية الدولة والجمهورية على ما سواها من الحسابات الحزبية والسياسية.

وفي هذا السياق، فإننا نبارك للقيادة السياسية ولأبناء الشعب اليمني ما تحققه قواتنا المسلحة من انتصارات، ونوجه تحية تقدير واعتزاز إلى الضباط والصف والجنود المرابطين في ميادين

إعلانات قضائية

فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (74278) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

• يعلن الرائد / يحيى علي محمد يحيى ابراهيم عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (89170) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

وملاك من اللقب الخطأ السويدي الى اللقب الصحيح الحاجبي واسم البنت من ملك الى ملاك بحيث يكون أسمائهم بعد التعديل محمد نجم الدين حسن سيف الحاجبي وأحمد نجم الدين حسن سيف الحاجبي وملاك نجم الدين حسن سيف الحاجبي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الإعلان.

• يعلن الرائد ركن/ عزيز عيسى حسن مظيم الجبوري عن

• تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بان على المتهم / مناع علي عرفج الامير في القضية الجنائية رقم 46 لسنة 2025 م ج المرفوعة ضده بالحضور الى المحكمة العسكرية خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمته فارا من وجه العدالة عملا بنص المادة (٢٨٥) من قانون الاجراءات الجزائية.

• تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ نجم الدين حسن سيف الحاجبي بدعوى طلب تعديل لقب أولاده محمد وأحمد

مأرب.. السلطة المحلية تناقش مع فريق الصليب الأحمر تعزيز دعم القطاع الصحي



مباشرة للمصابين. وأعرب رئيس الفريق عن شكره لتسهيلات السلطة المحلية لتمكين اللجنة من أداء رسالتها الإنسانية.

من جانبه، أوضح الفريق الطبي أن مهامه تشمل تقييم أقسام الطوارئ والعمليات والعناية المركزة، وتنفيذ برامج تدريبية، وتقديم خدمات علاجية

استقبال وكيل محافظة مأرب، الدكتور عبدربه مفتاح، الفريق الطبي للجنة الدولية للصليب الأحمر برئاسة نائب منسق قسم الصحة العامة في بعثة اليمن، كوساي كومان، ليبحث سبل دعم القطاع الصحي وتقييم الاحتياجات الطبية والفنية بالمحافظة، وناقش اللقاء، بحضور رئيس مكتب اللجنة بمأرب أغناسيو مارتين، التحديات الصحيّة القائمة في ظل الاستهداف الحوثي المباشر للمدنيين ومخيمات النازحين بالصواريخ والمسرّبات. وأشاد الوكيل مفتاح بالتدخلات الإنسانية والطائرة للجنة الدولية منذ بدء الحرب، مؤكداً دورها الفاعل في تخفيف معاناة النازحين والمجتمع المضيق، وأشار إلى أهمية زيارة الفريق المكون من اختصاصي جراحة وتخيير وعناية وطوارئ لتطويع الخدمات بمستشفيات مأرب العام، والعسكري، وكري، ونقل الخبرات للكوادر المحلية.

ندوة فكرية : مليشيا الحوثي توظف ذكرى المولد النبوي في خدمة أجندتها الطائفية



الورقة الثالثة إلى الأعياء الاقتصادية والمالية الجسيمة التي تفرضها المليشيات على المواطنين والتجار. واختتم الدكتور صقر اليافعي بالورقة الرابعة متناولاً واجب العلماء في بيان الأحكام الشرعية والدفاع عن العقيدة، ومحذراً من محاولات الجماعة إعادة تشكيل وعي المجتمع وفرض طقوس طائفية تخدم المشروع الإمامي الوافد.

الوسطية وتحصين المجتمع من الأفكار الهدامة. واستعرضت الورقة الأولى للشيخ خالد الوصابي التجاوزات الشرعية والتاريخية للأنشطة الحوثية، بينما بيّن الشيخ عبدالله النهدي في الورقة الثانية كيف تحول الجماعة للناسبة إلى منصة للحشد العسكري والتحريض السياسي.

ناقشت ندوة فكرية نظمها برنامج التواصل مع علماء اليمن الاستغلال الطائفي لمليشيا الحوثي الإرهابية لمناسبة المولد النبوي الشريف في خدمة أجندتها السياسية. وسلطت الندوة الضوء على أربع أوراق عمل تناولت الأبعاد الشرعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية لهذا التوظيف، مؤكدة أهمية دور العلماء في ترسيخ منهج

بحث ترتيبات المشاركة اليمنية في إكسبو 2027 للبستنة



التي تضمن نجاح المشاركة وحضوراً مميّناً يليق بمكانته التاريخية في هذا المحفل العالمي الفذ.

من جانبه، أشاد السفير الياباني بالحرص اليمني، مؤكداً استمرار التنسيق لتقديم كافة التسهيلات

بحث سفير اليمن لدى اليابان، عادل السنيني، مع المفوض الخاص للحكومة اليابانية للمعرض الدولي للبستنة (إكسبو 2027)، السفير شيمي جون، ترتيبات المشاركة اليمنية في المعرض المرتقب إقامته بمدينة يوكوهاما خلال الفترة من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 2027م. وأكد السفير السنيني حرص اليمن على تقديم مشاركة متميزة تعكس إرثه الحضاري والزراعي اليميني. وتسلسل الضوء على تنوعه الثقافي والبيئي وفرض التبادل الزراعي المستقبلي. وأوضح أن الرؤية اليمنية للمعرض ستدمج بين أصالة الماضي وتطلعات المستقبل، مستفيدة من التسهيلات المتاحة لتعزيز العلاقات الثنائية مع اليابان والدول المشاركة.



اليوم إعلان نتائج الثانوية العامة لعام 2026

أعلنت وزارة التربية والتعليم بالعاصمة المؤقتة عدن أن اليوم الخميس، الموافق 27 أغسطس 2026م، سيكون موعد الإعلان الرسمي لنتائج اختبارات شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي 2025-2026م. وأفاد الإعلام التربوي بأن النتائج ستُكشف خلال مؤتمر صحفي يعقد في تمام الساعة الثامنة صباحاً بـ ديوان عام الوزارة في مدينة الشعب، بمشاركة قيادات القطاع التعليمي. وأوضحت الوزارة أن نتائج الطلاب ستكون متاحة مباشرة عقب المؤتمر الصحفي عبر الموقع الإلكتروني المخصص (https://res-ye.net)، تمكينا للطلاب وأولياء الأمور من الحصول عليها بسهولة ويسر.

ودعت الوزارة كافة وسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية والشبكات الإخبارية للحضور وتغطية هذا الحدث التعليمي البارز، الذي يمثل محطة مفصلية لآلاف الطلاب في مسارهم الأكاديمي. يأتي هذا الإعلان عقب انتهاء اللجان الفنية وكونترول الامتحانات من عمليات الفرز والمراجعة الشاملة، لضمان دقة النتائج وشفافيتها، وتوتيجاً لجهود عام دراسي كامل سعت فيه الوزارة لاستمرار العملية التعليمية بانتظام.



بلادنا تشارك في الحوار الإقليمي لإنفاذ القانون البحري

تشارك بلادنا بوفد رفيع المستوى في أعمال الدورة الخامسة من الحوار الإقليمي لإنفاذ القانون البحري بمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن المنعقد في العاصمة الكينية نيروبي، بالتزامن مع منتدى شبكة المدعين العاميين لعام 2026 بمدينة مومباسا. وتستمر الفعاليات، اللتان ينظمهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حتى 28 أغسطس الجاري.

ويضم الوفد اليمني ممثلين عن وزارة العدل، والهيئة العامة للشؤون البحرية، ومصلحة خفر السواحل، والإنتربول، لتعزيز الحضور الوطني في المحافل الدولية المعنية بالأمن البحري.

وتركز الجلسات على مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية بالمنطقة، وفي مقدمتها مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، وحماية البنية التحتية البحرية، وتبادل المعلومات الحيوية، وسد الثغرات القانونية لجمع الأدلة وضبط الجرائم.

وتأتي المشاركة اليمنية في إطار حرص الحكومة على تعزيز التعاون الدولي، وتبادل الخبرات الشاملة، وبناء شراكات وثيقة لحماية خطوط الملاحة الدولية والسلامة البحرية.

تفاح في الجنة



نقيب/ محمد الحميدي

وطأة الجوع والفقر المدقع، ولم تتوقف الوقاحة عند استغلال العقيدة، بل تعدتها إلى تزييف الواقع الجغرافي والسياسي؛ إذ توهمهم بأنهم يخوضون معركة ضد أمريكا وإسرائيل، بينما الحقيقة الساطعة أن بنادقهم ومدافعهم لا توجه إلا إلى صدور اليمنيين. إن ما تلتقاه هذه المليشيا من ضربات موجعة ليس إلا إشارة واضحة وتذكيراً بأن القادم أشد وأقسى وأمر، فمعركتنا هي معركة شعب يطمح لاسترداد وطنه المغصوب من قبضة جماعة سخرت الدين لخدمة أطماعها. والدعوة اليوم موجّهة لكل من انطوت عليه هذه الخدع.

لا تكونوا وقوداً لمحرك يُساق فيها أنأؤاكم إلى التهلكة باسم "مفتاح وهمية"، بينما يجلس قادركم في الطيرمانات يجنون ثمار النهب والاستبعاد.

اختتام دورة في التعليم المسرع لـ 26 معلمة ومربية

وأوضح مدير فرع الجحاز، منير قاسم، أن الدورة هدفت لتطوير المهارات التربوية لـ 26 معلمة ومربية لتمكينهن من الاستجابة للاحتياجات النفسية والتعليمية للأطفال النازحين والمنقطعين عن الدراسة. وتلقت المشاركات معارف عملية لتطوير أساليب التدريس على مدى أربعة أيام مستهدفة الكوادر فاتهم وإدماجهم في التعليم النظامي.

اختتمت بمحافظة مأرب دورة تدريبية متخصصة حول الحزمة المتكاملة للتعليم المسرع والتعافي التعليمي، نفذتها مؤسسة تمدين شباب (TYF) بالتعاون مع فرع جهاز محو الأمية وبتمويل من صندوق "التعليم لا ينتظر" (ECW)، واستمرت على مدى أربعة أيام مستهدفة الكوادر التعليمية الميدانية.



تعز.. تدشين حملة ها أنا ذا لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

دشن وكيل أول محافظة تعز، الدكتور عبدالقوي المخلافي، حملة "ها أنا ذا" لمناصرة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنفذها جمعية الأمان لرعاية الكفيفات بالشراكة مع منظمة رعاية الأطفال وبتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وحضر حفل التدشين قيادات صندوق تأهيل المعاقين وممثلو المنظمات الدولية والمحلية المعنية بتقديم خدمات الرعاية والمناصرة لهذه الشريحة.

وأكد المخلافي حرص السلطة المحلية على حماية حقوق ذوي الإعاقة وفق الاتفاقية الدولية، ودمجهم في الحياة العامة والوظيفية للاستفادة من قدراتهم في العملية التنموية. من جانبه، أوضحت رئيسة الجمعية ومنسقة الحملة، ليزا الكوري، أن الأنشطة تتضمن ورش عمل، وبرامج إذاعية، وفلاشات درامية، ونشرات توعوية تستهدف المحافظات.

وتهدف الحملة إلى رفع الوعي لدى الشباب والنساء من ذوي الإعاقة بحقوقهم المكفولة، وتطوير قدرات السلطات المحلية والمجتمعات للتعامل الأمثل معهم وإدماجهم كشركاء فاعلين في بناء المجتمع.